

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب:
عبيد حويزي الدوسري

إشراف
الأستاذ الدكتور عباطه التوايهه

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجــــــــة
الماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الجريمـة

جامعة مؤتة، 2009م

الإهداء

إلى رمز العطاء إلى الراعي والباني

أبي الحبيب رعاه ا

إلى من غرست في قلبي الأمل وهي الحياة

إلى رمز العطاء والتضحية والتفاني

أمي الحنونة

أطال ا في عمرها

إلى الزوجة الوفية

والتي كانت لي خير سند طيلة فترة دراستي

فلها مني كل الشكر والتقدير

إلى من هم سندي وأعضاء جسدي

أخواني وأخواتي الأعزاء

إلى جميع الأصدقاء الأوفياء

مع اعتزازي وتقديري لهم

إلى كل هؤلاء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

عبيد حويزي الدوسري

الشكر والتقدير

الحمد   رب العالمين، حمداً كثيراً مباركاً فيه على عظـيم عطائـه، الـذي أمدني بالصبر والبصيرة، ومنحني العافية والقوة، ومهد لي الـسبيل لإتمـام هـذه الرسالة، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وأعظمهم خلقاً سيدناً محمد وعلى آله وصحبه وسلم.. وبعد، فإنه ليسعدني وقد أنهيت إعداد هـذه الرسـالة أن أتقـدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الفاضل أستاذي الدكتور عباطه التوايهـه علـى إشرافه على هذه الدراسة، فقد كان لبصيرته الثاقبة وآرائـه الـسديدة، وتوجيهاتـه البناءة، واقتراحاته القيمة، ومتابعته المستمرة الأثر الكبيرة في إنجاز هـذا العمـل، وأشكره على ما بذل من جهد متواصل في قراءة هذه الدراسة، وتصويب أخطائهـا، وهو جهد سيظل دوماً موضع تقديري واعتزازي.

كما أتقدم ببالغ الشكر والامتنان إلى جامعتي الحبية جامعة مؤتـة والـشعب الأردني المضياف والذي كان له الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية فـي قـسم علـم الاجتماع تخصص علم الجريمة في جامعة مؤتة لما قدموه لي مـن علـم ومعرفـة ومساعدة طيلة فترة دراستي، فجزاهم ا   عنا كل خير.

كذلك أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام الذين سيتكرمون بمناقشة رسالتي فلهم مني كل الشكر والتقدير والعرفان.

لهؤلاء جلّهم... تحيه وإجلالا.... تحية وعرفاناً ووفاء

وا   الموفق

عبيد حويزي الدوسري

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية

عبيد حويزي فهاد الدوسري

جامعة مؤتة، 2009

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجالات التطور التنموي في مجالات التنمية واثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربية السعودية.

وتكونت عينة الدراسة من (124) من الذكور و(117) من الإناث تم اختيارهم بالطريقة القصدية من مدراء المدارس، كما تم اختيار (18) من رؤساء الدوائر الحكومية في المحافظة والمعنيين بهذه الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود فروق ذات دلالة احصائية في التطور التنموي وفي مجال الخدمات الصحية ولصالح الإناث، وفي مجال الخدمات الزراعية ولصالح ذوي العمر(43) سنة فأكثر.

كما اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة في جميع مجالات التطور التنموي تبعاً للحالة الاجتماعية، كما اتضح وجود أثر لمتغير الدخل الشهري ولصالح ذوي الدخل المرتفع في مجالات الخدمات الصحية والزراعية والسكانية.

كما اشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة في ارتكاب الجريمة الاقتصادية ولصالح الذكور، كما أشارت النتائج إن المتزوجين أكثر ارتكاباً للجريمة الاقتصادية، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق في ارتكاب الجريمة الاجتماعية باختلاف الدخل الشهري، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة بين التطور التنموي ونوع الجريمة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات المهمة.

Abstract

The Effect of Developmental Progress on the Type of Crime at Wadi Aldawasir Municipality in Saudi Arabia

Obaid Hwizi Fahhad Aldawsari

Mu`tah University, 2009

The current study aimed to identify the development progress fields on the fields of development and the effect of development progress on the type of crime in Wadi Aldawaser municipality in Saudia Arabia .

The sample of the study consisted of 124 males and 117 females whom were selected in an attendance way from schools` principals, also 18 public departments managers of whom are attendant in this study were selected in the municipality .

The study resulted in a group of results, of them that there are significant statistical differences in the field of developmental progress and the field of health services for the benefit of females, and in the field of agricultural services for the benefit of those aged 43 years and above .

It was shown that there were no significant statistical differences in the whole developmental progress fields according to the social status, and there was an effect for the monthly income variable for the benefit of those with high income in the health , agriculture, and housing fields .

The results indicated that there are significant statistical differences in the commission of economic crime for the benefit of males, and the married people are more borne to commit economic crime, and that there are no significant statistical differences in the commission of social crime according to the variance in the monthly income, the results also indicated that there is a relationship between developmental progress and the type of crime .

Finally , the study concluded with some recommendations .

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 المقدمة:

يمر المجتمع السعودي بالعديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الواسعة وذلك بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية أهمها اكتشاف النفط في السعودية، وتبني الحكومة إستراتيجية الخطط التنموية، فمنذ البدء في تنفيذ أول خطة تنموية عام 1390 هـ وما تلاها من الخطط التنموية، والمجتمع السعودي يشهد تطورات تنموية متسارعة شملت كافة المجالات وعلى امتداد أرجاء المملكة العربية السعودية.

وفي ظل هذه الخطط التنموية الشاملة لم تتركز التنمية على قطاع وتهمل الأخر بل كانت شامله لجميع القطاعات، كما إنها لم تقتصر على المدن بل إن أثارها امتدت إلى القرى السعودية التي بدأت تشهد نقله حضاريه مع بداية الخطط التنموية، من هنا فإن المجتمعات سواء القروية أو الحضرية في المجتمع السعودي بدأت تمر بتحولات اقتصادية واجتماعية هائلة، هذه التحولات طالت مجتمع وادي الدواسر

وبذلك أصبح مجتمع وادي الدواسر يشهد العديد من التغييرات ألاقتصاديه والاجتماعية والثقافية، رافقها نموا في كافة المجالات التنموية، فمن مؤشرات هذه التنمية في الخدمات الصحية زيادة معدلات النمو في عدد الوحدات الصحية والمستشفيات والأسرة المتاحة في كل مستشفى، وكذلك زيادة معدل النمو السكاني، وارتفاع مستوى دخل الفرد الذي تمخض عنه ارتفاع مستوى تعليمه، واتساع دائرة النشاط التجاري وخروجها عن النطاق المحلي المحدود لتصل إلى بعض دول الجوار وتطلب هذا الأمر تواجد أجناس وأعراق مختلفة تعمل كعماله وافده، كذلك من هذه المؤشرات زيادة المساحات المزروعة وتنوع منتجاتها والنمو الهائل في معدلات الإنتاج الزراعي، و تزايد الاتجاه نحو زراعة المحاصيل التي تدر عائدا ماديا سريعا ومجزيا، وهذا بفضل ما حبى ا به وادي الدواسر من كميات هائلة من المياه الصالحة للري والأراضي الصالحة للزراعة.

ولقد أدى هذا النمو إلى بروز ظاهرة التحضر، فالرغبة في الحصول على حياة أكثر راحة وعائدا اقتصاديا جعلت العديد من الأفراد ممن كانوا يعيشون في البادية يتركون حياة الصحراء البدوية ليستقروا في القرى التابعة لمحافظة وادي الدواسر.

ولما كان التعليم طريق إلى الالتحاق بالوظيفة وضمان دخل ثابت للفرد، فإن معظم هؤلاء الأفراد من البادية لا يحملون المؤهلات العلمية المطلوبة للوظائف المدنية، وهذا يجعلهم يواجهون مشكلات حقيقية بسبب عدم وجود مصدر دخل ثابت لهم، وهو ما قد يدفع بعضهم في سبيل مواجهة ما استجد عليه من المتطلبات نتيجة انتقاله للعيش في المدينة إلى ارتكاب أفعال إجرامية.

ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة للكشف عن أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر، إبراز التطور التنموي الذي شهده مجتمع وادي الدواسر وذلك من خلال المؤشرات التنموية في عدد من المجالات.

2.1 مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة هذه الدراسة في التعرف على تأثير التطور التنموي الذي طرأ على مجتمع وادي الدواسر في نوع الجريمة، حيث شهدت محافظة وادي الدواسر تطورات مفاجئة وسريعة تمثلت في النمو الاقتصادي والتحضر السريع وتزايد إعداد العمالة الوافدة بما يؤثر على أنواع الجريمة في المجتمع، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلل في النسيج الاجتماعي ويترتب على ذلك العديد من المشكلات الاجتماعية، مما يتطلب القيام بإجراء هذه الدراسة لمعرفة علاقة التطور التنموي بإنواع الجريمة في مجتمع محافظة وادي الدواسر.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من النقاط التالية:

1- تستمد الدراسة أهميتها من خطورة الجريمة والزيادة في معدلاتها وهي قضية اجتماعية تمس المجتمع في أمنه واستقراره.

2- قد تساعد هذه الدراسة في الوصول إلى الوسائل المناسبة لمواجهة الأنماط الإجرامية المستجدة والتي تكون ناتجة عن إفرازات التحضر والتطور

التنموي السريع بالمجتمع، كما إنها مشكلة بحثية لم تنل نصيبها الكافي من الدراسة.

3- المساهمة في الكشف عن ايجابيات التغير وسلبياته في مجتمع الدراسة ومن ثم يمكن للجهات المعنية الإفادة من معطيات ونتائج هذه الدراسة في وضع الحلول العملية المناسبة التي تساهم في الحد من زيادة معدلات الجريمة أو على الأقل التقليل من تزايدها وفي توجيه التغير الاجتماعي إلى المسار الصحيح.

4- يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في وضع إستراتيجية حول نوع تواكب المتغيرات التنموية السريعة وظاهرة التحضر التي يشهدها المجتمع السعودي بصفة عامة ومجتمع وادي الدواسر بصفة خاصة لمواجهة ظاهرة الجريمة أو على الأقل الحد منها.

4. قد تخرج هذه الدراسة بمعطيات ربما تسهم في إثراء الجانب النظري المتصل بالجريمة بعامة والجرائم التي ترتبط بالتنمية والتحضر على وجه الخصوص

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- التعرف على مجالات التطور التنموي في مجالات التنمية: الخدمات الصحية، النمو السكاني، المشاريع الزراعة.

2- دراسة أثر التطور التنموي على نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر.

3- دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات التنموية وأنواع الجريمة بمحافظة وادي الدواسر.

5.1 تعريف المصطلحات

1- التغير الاجتماعي:

يشير تقرير هيئة اليونسكو إلى أن التغير الاجتماعي يعني التحول والتطور والتقدم فالتحول نوع من التغير المستمر في حركته يتخذ اتجاها واحدا من اتجاهات أربع فأما أن يكون إلى الإمام أو إلى الخلف أو إلى أعلى أو إلى أسفل والتطور نوع

آخر من التغير يأخذ صورة النمو من شكل بسيط إلى شكل أكثر تعقيدا وأما التقـدم فلا يعرف سوى الاتجاه إلى الأمام دائما بغرض الوصول إلى هدف مثـالي يتخـذه المجتمع أو يحدده لنفسه ويسعى لتحقيقه (الجولاني،1993، 34).

2- التنمية:

أشارت العديد من الكتابات الـسوسيولوجية والاقتـصادية المعاصـرة إلـى الاختلاف القائم بين اصطلاحي النمو والتنمية حيث أن اصطلاح النمو يـشير إلـى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أمـا التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبـر فتـرة مـن الـزمن (الجولاني، 1993، 34).

فالنمو ينظر إليه على انه عملية تلقائية تحدث دون تدخل من جانب الإنـسان وأما اللفظ العربي للتنمية فلا يشير إلى النمو التلقائي وإنما يشير إلى النمو المتعمـد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينـة " تعني كلمة التنمية من الناحية اللغوية عملية نمو طبيعي تسير في مراحل متعـددة أو بمعنى آخر التطور في مراحل متعددة (حسين، 1406، ص 20).

3- **المتغيرات التنموية**: ويقصد بها التغيرات التي طرأت على: حجم الـسكان، الصحة، عدد المشاريع وكميات الإنتاج الزراعي في محافظة وادي الدواسر.

4- **الجريمة**: جرح في جسد المجتمع وعلى هذا الأساس فان التعاريف الاجتماعية تسير في هذا السياق وتعتبر بعض الأفعال والإعمال التي تخـالف الـضمير الجمعي وتشكل خطرا على كيان ونظام المجتمع جرائم، سواء عاقـب عليهـا القانون أم لا يعاقب ومن جملة التعاريف الاجتماعية للجريمة ما يلي:

أ- ـ كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة (الصيفي، وأبو عامر 1998).

ب- ـ كل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع (أبو عامر، 1981، 78).

كما ترى الدراسة أن الجريمة هي الأفعال والأعمال التي تشكل خطراً علـى كيان ونظام المجتمع وتتعارض مع الأفكار والمبادئ الـسائدة فيـه والتـي تعـزى

للتغيرات التي طرأت على حجم السكان والصحة وعدد المشاريع وكميات الإنتـاج الزراعي التي حدثت في محافظة وادي الدواسر.

التعريف الاجتماعي للجريمة:

إن مفهوم الجريمة في أي مجتمع إنساني يرتبط بمدى أخلاقيـات وعـادات وعقيدة هذا المجتمع، ذلك أن الجريمة خرق لقاعدة قانونية محرمة، أي سلوك إرادي يخالف مرتكبه تكليفا يحميه القانون بجزاء جنائي، وأساس اعتبار الفعل جريمة فـي حق المجتمع، هو كونه فعلا شاذا، لا يأتيه الشخص العادي لو وجد فـي ظـروف الفاعل، وهذا الأساس نفسه هو الذي تقوم به كذلك أسباب إباحة الفعل ولو كان فـي الأصل جريمة، فمن يجد نفسه أما خطر يهدد بهلاك نفسه أو ماله لن يتردد في دفع هذا الخطر بالعنف والجريمة (درويش، 2000).

أما علم الاجتماع فإن تحديده لمفهوم الجريمة أوسع وأشمل، حيـث أن كـل عمل يجلب الأذى المعنوي العميق لقيم مجتمع ما هو جريمة، وبالتالي فالجريمة فعل مادي (قتل، أو اغتصاب، الخ)، كما يمكنها أن تكون فعـل معنـوي (تخطـى قـيم ومبادئ مجتمع ما بالقوة) (معتوق، 1993).

وتعرف الجريمة بأنها كل فعل يتنافى مع القيم السائدة في المجتمـع وهـي خطيئة اجتماعية تعارض قيم وأخلاق المجمع، والجريمة هي كل فعـل أو امتنـاع يصدر عن إرادة مدركة تخرق أمن ومصالح وحقوق الأفراد والمجتمـع ويعاقـب مرتكبها بعقوبة أو بتدبير احترازي، (نجم، 2002).

وعرفت كذلك بأنها: الفعل الذي تعتقد فيه الجماعة سواء عن حقيقة أو وهـم أنه ضار بمصلحتها الاجتماعية مهدد لكيانها وبعبارة أخـرى كـل انحـراف عـن المعايير والضوابط الجمعية للسلوك سواء نص القانون على اعتباره جريمة كالسرقة أو لم ينص صراحة عليه، أي أن الجريمة هي عبارة عن مخالفة للمعايير الجمعيـة التي تعود بالضرر على المجتمع (مطر، 1985).

6.1 فرضيات الدراسة:

تحاول هذة الدراسة الإجابة عن الفرضيات التالية:

1- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـة (α=0.05) فـي التطور التنموي في محافظة وادي الدواسر يعزى لـ (النـوع الاجتمـاعي، والعمر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، ونوعية السكن) ؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في نوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر تعزى لـ (النوع الاجتماعي، والعمـر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، ونوعية السكن) ؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مـستوى الدلالـة (α=0.05) بـين التطور التنموي ونوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر تعزى لـ (النوع الاجتماعي، والعمر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، ونوعية السكن) ؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

هناك العديد من النظريات المتعلقة بموضوع الدراسة والداعمة لها ومنها:

نظرية الآنومي (اللامعيارية) Anomie Theory:

فقد مرت نظرية الأنومي من حيث التطور بمرحلتين أساسيتين: المرحلة الأولى ومن أبرز روادها أميل دوركايم Emile Durkheim، حيث كان أول من استخدم مفهوم الأنومي للدلالة على السلوك المنحرف، فلقد ذهب دوركايم إلى أن ظروفاً معينة ما تؤدي إلى وجود نمط من الطموح والآمال كبير وزائد عن الحد، يؤدي الفشل في تحقيقه إلى انهيار القيم والمعايير داخل المجتمع.

وتتضح نظرية دوركايم في الجريمة والتفكك الاجتماعي وعلاقتها بالتغير الاجتماعي من خلال نظريته في التغير الاجتماعي وأسبابه واتجاهاته، فقد رأى أن المجتمع التقليدي الذي يستند إلى التشابه في الوعي الجمعي (التضامن الآلي) ينتقل إلى التضامن العضوي مستنداً إلى التكامل الذي يتطلبه تقسيم العمل، وتقسيم العمل بدوره حالة متوقعة للمجتمع ترجع إلى زيادة الكثافة الخلقية لدى السكان، وهذه الكثافة تنشأ نتيجة زيادة عدد السكان وتحسن وسائل الاتصالات والمواصلات. وخلال عملية التغير هذه تهتز الطبيعة الخلقية للمجتمع، حيث أن النظم الاجتماعية الأساسية لا تجاري هذا التغير وتنتج حالة اللامعيارية حيث تكون طموحات الناس أكبر من قدرة الاقتصاد على إشباع رغباتهم، وهنا يمكن توقع أن يكون التفكك الاجتماعي مرتفعاً خلال هذه المرحلة الانتقالية (الصالح، 2004).

ويمكن توضيح نظرية دوركايم في التغير الاجتماعي من خلال تقسيم العمل، على أنه توجد مجتمعات صناعية تتجه نحو التحضر بشكل عام، وبالتالي تتشكل المدن وتتطور وهي في الوقت نفسه تتجه نحو التحضر وهذا نتيجة الزيادة في عدد المواليد وعدد السكان والهجرة، وكذلك نتيجة وسائل الاتصال والمواصلات من حيث الكم والكيف إلى زيادة التحضر والتجمع، وبالتالي نتيجة تجمع هذه الأشياء في

المدينة، يؤدي إلى ظهور كثافة سكانية، وهذا التحضر بما يرافقه من كثافة سكانية يؤدي إلى تقسيم العمل، وهذا الأخير ومن خلاله تظهر اللامعيارية والتي بدورها تؤدي إلى حدوث الجريمة والانحراف والتفكك الاجتماعي.

وإذا كان دوركايم هو أول من استخدم مفهوم الأنومي بمعناه الاجتماعي في تفسير السلوك المنحرف، فإن روبرت ميرتون Robert Merton يعد من أبرز رواد المرحلة الثانية الذي جعل من نظرية دوركايم عن الأنومي نظرية أكثر تنظيماً واتساقاً، حيث وجه الانتباه إلى أنماط العلاقة بين الأهداف والقيم الثقافية، وبين الوسائل والمعايير الاجتماعية المتاحة لتحقيق هذه الأهداف.

ويمكن تطبيق نظرية الأنومي (اللامعيارية) في العلاقة بين التحضر والانحراف حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا، مما يؤدي إلى عدم حصولهم على مهن تؤمن لهم حياة آمنة وتمكنهم من إشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم الاجتماعية والشخصية، ونظراً لارتفاع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإن هؤلاء الأفراد لا يستطيعون تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً (العمل والكسب المشروع) بطرق مقبولة اجتماعياً، فغياب الوسائل المقبولة اجتماعياً بفعل انخفاض التعليم والتدريب ونوعية المهن، تؤدي إلى عدم قدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم الاجتماعية، مما يجعلهم يخبرون حالة الأنومي والانخراط في الانحراف وخاصة السرقة لتحقيق أهدافهم الاجتماعية التي أهمها تحسين الوضع المادي لهم (البداينة، 2003).

نظرية التفكك الاجتماعي Social Disorganization Theory:

يقصد بالتفكك الاجتماعي هو حدوث تغير في سلوك أفراد المجتمع سواء كان في القيم أو العادات، نتيجة للانتقال من مجتمع إلى مجتمع آخر، مثل الانتقال من مجتمع الأسرة إلى مجتمع المدرسة أو العمل، أو من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري، فلكل من هذا المجتمع أفكاره وسلوكه يختلف عن المجتمع الآخر، هذا مما يعرض الشخص أو الفرد إلى التفكك.

ومن رواد هذه النظرية العالم ثورستن سيلين والعالم برجس. والمفهوم الأساسي لهذه النظرية ينبع من حقيقة التنظيم والتكامل الاجتماعي وما يرتبط بها من

تناسق وانسجام بين الأفراد، وهذا الانسجام هو الذي يصنع الضمير العام أو الشعور بالتكامل الاجتماعي، وهذا الشعور هو خط الدفاع الأول ضد الانحراف والجريمـة، وإن انعدام ذلك الشعور بسبب التفكك الاجتماعي وضعف التناسق بين أفراد المجتمع هو الذي يؤدي إلى ازدياد نسبة الانحراف والجريمة في المجتمـع، ولهـذا تـرى النظرية بأن تفكك الروابط الاجتماعية بين الأفراد (في إطار الأسرة وفي إطار الحي وفي إطار المدينة) هو السبب الحقيقي الكامن من وراء ازدياد معـدلات الإجـرام خاصة في المجتمعات المتحضرة (الحديثي، 1995).

نظريةالإختلاط التفاضلي Differentional Association Theor:

تعود الجذور الفكرية والعوامل المختلفة والتي أدت إلى ظهور هذه النظريـة كما يقول فول Phfol إلى نظرية التقليد لعالم الاجتماعي الفرنسي جابريل تارد Tard (1843-1904) والذي رفض مفهوم دوركايم للمجتمع كشيء في حد ذاتـه، ورأى أن السلوك والتفكير والشعور ينتقل من جيل إلى آخر ومـن جماعـة إلـى أخـرى، والجريمة كسلوك متعلم لا تختلف عن ذلك ورأى أن تلك العملية يحكمهـا قـوانين التقليد الثلاثة وهي:

1. قوانين الاتصال القريب.
2. قوانين تقليد المغلوب للغالب.
3. قوانين الإقحام أو الإدخال (الوريكات، 2004).

ومطور هذه النظرية، والذي يرجع الفضل إليه في تطور هذه النظريـة بعـد العالم تارد العالم سذرلاند Sutherland بفرضية جديدة سماها "الاختلاط التفاضـلي" وهي قائمة على أن السلوك يكتسب من خلال التعلم ومخالطـة الجماعـة، وحيثمـا وجدت الفرصة، وجدت الرغبة عند الفرد أو الجماعة لانتقال هذا السلوك سواء كان سيئاً أو غير سيء.

ونقطة البدء في نظرية سذرلاند عن المخالطة الفارقة (أو كما يسميها البعض بنظرية الجماعات المتباينة) هي رفض التفسير العـضوي (البيولـوجي) للـسلوك الإجرامي، فالجريمة ليست سلوكاً موروثاً ولكنها سلوك مكتـسب، ويتحقـق هـذا

الاكتساب عن طريق مجموعة الاتصالات والاحتكاكات الشخصية داخـل جماعـة محدودة من الأفراد وثيقة الأواصر.

وبما أن سذرلاند بنى نظريته الاجتماعية على فرضية الاختلاط التفاضلي فإن هذه المحاولة تعتبر عملية جادة لتشخيص تلك العمليات الضرورية والتي تسلم فـي تكوين وفي تطور السلوك الإجرامي، وهو قد بدأ من فرضية واحدة كزميله تـارد، وهي وجود حالة عدم التنظيم الاجتماعي، ذلك أنه يعتقد أن عدم التنظيم الاجتمـاعي هو الذي يهيئ تلك الظروف والمواقف الملائمة لانتقال بعـض الأنمـاط الـسلوكية الإجرامية، من أشخاص مجرمين إلى أشخاص غير مجرمين، ولذلك فـإن محـور نظرية سذرلاند في الاختلاط التفاضلي لا شك أنها تقوم حول فكرة عـدم التنظـيم الاجتماعي، سواء كان هذا بالنسبة للأفراد أنفسهم، أو بالنسبة للجماعات المختلفـة، فهو يرى أن الأفراد والجماعات على السواء، قد تنتظم حول مجموعة معينـة مـن المواقف أو الاتجاهات التي تتصل بالجريمة، أو الأعمال المخالفة للقانون، وقد يكون بعض هذه المواقف أو الاتجاهات ذات صفة سلبية بالنسبة للجريمة، أو قد يكون ذات صفة إيجابية، أي تتجه نحو تحبيذ ارتكابها (الدوري، 1984).

وبالتالي فإن الجماعة تعتبر مصدر ضغط للفرد، من حيث الفكر الذي تحملـه والثقافة التي تؤمن بها، فمخالفة هذا الفرد لهذه الجماعة، واكتسابه كل ما تحمله من عادات وقيم معارضة للقانون والعرف الاجتماعي يعرضه نحو الانحراف والسلوك الإجرامي.

ويرى سذرلاند أن التفكك الاجتماعي أساسي في تفسير الظاهرة الإجراميـة، ولكنه يفضل استعمال تعبير الاختلاط الفارق أو المخالطة الفارقة لأن الجريمة تجـد أساسها دوماً في التفكك الذي يغذي المخالطة ويدفع أشـخاص جـدد إلـى سـلوك الجريمة، والأمر لا يتعلق فقط بالصحبة السيئة، ولكن المقصود وهو نسبة الاختلاط أو التعرض لكل من الأنماط السلوكية الإجرامية، والأنماط السلوكية غير الإجرامية، والمهم العلاقة مع أنماط سلوكية إجرامية للتأثير والوصول للجريمة، لأن المجرم قد يبرز أنماط سلوكية إجرامية للتأثير والوصول للجريمة، لأن المجرم قد يبرز أنمـاط سلوكية قانونية وأخلاقية لأبنائه، وبالتالي مخالطتهم له لا تعلمهم سـلوك الجريمـة،

كذلك غير المجرم قد يقدم أنماط سلوكية غير قانونيـة لآخـرين يختلطـون بـه، ويتعلمون منه هذا السلوك دون أن يقدم هو على ارتكابها (هنداوي، 1990).

وبالتالي فإن السلوك الإجرامي كأي سلوك آخر يعد سلوكاً مكتسباً بالتعلم عـن طريق المخالطة والاتصال بأنماط السلوك الإجرامية مع الابتعاد عن أنماط الـسلوك السوية، إذ يعتمد اكتساب الفرد وتعلمه للسلوك الإجرامي على مدى تزايـد درجـة تعرضه واتصاله بالأنماط السلوكية الإجرامية، وخاصة داخل نطاق الجماعات التي تتميز بدرجة عالية من الاتصال والتفاعل والعلاقات القوية، وتؤكد القضايا الـسابقة على أن التعلم هو العامل الأساسي في تفسير السلوك الإجرامي (الـسمري، 1992، ص 62)، نلاحظ أن نظرية سذرلاند في المخالطة الفارقة ذهبت إلى أن التعلم هـو أهم المفاهيم في تفسير الجريمة، مع أن هنالك عوامل أخرى غير التعلم، وقد تكـون دافعاً للفرد في ارتكاب الجريمة، فأحياناً الجماعة نفسها تقوم بتغيير قيمها وأفعالهـا نتيجة لظروف بيئية واقتصادية، فرضت عليها ذلك السلوك، والذي بدوره ينتقل من الجماعة إلى الفرد.

نظرية صراع الثقافات Cultural Transmission Theory:

تعود الجذور الفكرية لهذه النظرية للعالم ثورستن سـيلين Theorstn Sellin والذي ذهب إلى أن من أسباب الانحراف والجريمة هو الصراع الدائر بين الثقافات في المجتمع، حيث أن كل جماعة لديها قيم وأعراف ومبادئ تختلف عن الجماعـات الأخرى، هذا مما يؤدي إلى تصارع الثقافات ونشوب التعارض بـين الجماعـات، ففحوى هذه النظرية هو اختلاف الثقافات بين الجماعات تـؤدي إلـى الانحـراف والسلوك الإجرامي.

وهذا التصارع بين الثقافات فقد قيمه معظم العلماء والباحثين أمثـال سـيلين وسذرلاند إلى نوعين من الصراع، الأول هو الصراع الخارجي وهو التعارض بين ثقافات مجتمعين حضاريين مختلفين، ويرى بعض العلماء أن أسباب هذا الـصراع الخارجي الاستعمار والهجرة والاتصال في مناطق الحدود (عبد الـستار، 1985)، وكذلك مثل حالة الاستعمار، حيث تكون ثقافة الجماعة المسيطرة متـصارعة مـع

ثقافة الجماعة المسيطر عليها، أو في حالة المهاجرين من مجتمع إلى آخر أو من حوله إلى أخرى تختلف عن الثانية ثقافتها، (عمر، 1992).

أما الصراع الداخلي، فهو يحدث نتيجة تنوع الاتجاهات والقيم الاجتماعية داخل المجتمع، وهو صراع يتم أصلاً بين الثقافة الأصلية العامة وبين الثقافة الجزئية التي تسود الجماعات الفرعية داخل الجماعة الواحدة، بل إن جماعة المجرمين ذاتها تعكس هذا التباين في الثقافات داخل الجماعة في فترات الاضطراب التي تستهدف لها الجماعة أنماطاً معينة من السلوك تتعارض مع الثقافة للجماعة (الصيفي وأبو عامر، 1998)، ومن الأمثلة على هذا التصارع الداخلي في الثقافات هنالك جماعة الأسرة وجماعة العمل، وقد تسود في كل من هذه الجماعات مبادئ تختلف عن تلك التي تسود في الأخرى وتتعارض معها في الاتجاه، فينساق الفرد إلى السلوك الذي يرضي إحداها فحسب وربما كان سلوكاً غير مشروع (عبد الستار، 1985).

وترى نظرية الصراع الثقافي أن التباين في معدلات الجريمة ناتج عن التباين الثقافي بين الجماعات الأولية وثقافتها الفرعية، وهذه تحدد المعايير النسبية للسلوك المنحرف. وقد تكون المعايير الجماعية معارضة لمعايير جماعية أخرى ينتمي إليها الفرد مما يؤدي إلى الصراع الثقافي (البداينة، 2003).

وهنالك ثلاثة حالات يمكن من خلالها أن يحدث الصراع الثقافي بين الجماعات ففي الحالة الأولى يكون من خلال اتصال ثقافي مستمر يجري بين ثقافيتين غير متصلتين تمام الاتصال، ولكنهما قريبتان إلى بعضهما البعض. وفي الحالة الثانية يكون صرعاً بين ثقافتين أحدهما غالبة والأخرى مغلوبة، وهذا ما يتيح لثقافة الغالب فرض سيطرتها على ثقافة المغلوب ولكنها لا تقوى بأي حال من الأحوال على القضاء على الثقافة المغلوبة قضاء تاماً، أما الحالة الثالثة فهي بين ثقافتين أحدهما غالبة والأخرى مغلوبة، وهذا ما يتيح لثقافة الغالب فرض سيطرتها على ثقافة المغلوب ولكنها لا تقوى بأي حال من الأحوال على القضاء على الثقافة المغلوبة قضاء تاماً، أما الحالة الثالثة فهي بين ثقافتين أحدهما ثقافة صغيرة ولكنها أصلية جاءت بها أقلية مهاجرة، وبين ثقافة سائدة كبيرة، سرعان ما تستوعب الثقافة

الصغيرة وتصهرها، ومع ذلك فقد تحتفظ الثقافة الصغيرة وتصهرها، ومع ذلك فقـد تحتفظ الثقافة الصغيرة بعزلة ثقافية مدة طويلة من الزمن قد تجاوز أجيـالاً عديـدة (الدوري، 1984).

وتشير بعض الدراسات الأمريكية التي تناولت موضوع الـصراع الثقـافي بوجه خاص، إلى أن هذا الصراع يؤدي إلى زيادة حجم الجريمة بـشكل ملمـوس، ويعلل بعض أطباء الأمراض العقلية، والباحثين الاجتماعيين، أن الصراع الثقـافي الذي يجري بين أبناء جيلين مختلفين، يؤدي إلى اضطرابات نفسية بين أطفال الجيل الثاني، الأمر الذي قد يقودهم إلى سلوك جانح، وذلك لأن اختلاف اللغـة والعـادات وأساليب التربية، وأساليب الضغط الاجتماعي، وتباين المثل والقيم، بين جيل الآبـاء وجيل الأبناء، يشكل أرضية خاصة تضاعف من ننمو الفرص والاتجاهات والمواقف التي تؤدي إلى عدم التوافق والانسجام الاجتماعي، الذي بدوره يسهم في الغالب في نشوء السلوك الإجرامي أو زيادة معدلات الجريمة (الدوري، 1984).

نظرية الصراع Conflict Theory:

لقد وضع أساس هذه النظرية العالم كارل مـاركس Karl Marx فـي سـنة 1859م، والذي يذهب إلى مدى علاقة وتحكم النظام الاقتصادي في الإجرام خـلال جميع مراتب أو طبقات المجتمع (عريم، 1963)، وتجدر الإشارة هنا إن ماركس لم يكن عالم اجتماع أو عالم جريمة بل كان مفكراً اقتصادياً واجتماعياً ووضع تفـسيراً للتغير الاجتماعي، قائماً على المادية التاريخية موضحاً أهمية نمط الإنتاج وعلاقاته بالأفعال الإنسانية. وإن نمط الإنتاج في الحياة المادية يحدد الصفة العامة للعمليـات الحياتية كالاجتماعية والسياسية والروحية. الخ، لأنه في مواقع أخرى سنة 1969م، يرى ماركس أن القانون والمؤسسات الأخرى تتفاعل مع القاعدة الاقتـصادية فـي علاقات ديناميكية. وبناء على ذلك يمكن القول إن القوانين لا يمكن أن تكـون ذات جوهر مستقل، وبعيدة عن التأثيرات الطبقية (الوريكات، 2004).

وقد لقيت هذه المدرسة قبولاً لدى الكثير من علماء الإجراء في بلجيكا وفرنسا وألمانيا، وفي هولندا نشر بونجر Bonger سنة 1916م مؤلفـاً عنوانـه الإجـرام والأوضاع الاقتصادية كشف فيه مثالب النظام الرأسمالي وتحـدث عـن المنافـسة

والأجور والأسعار وتقلبات السوق واستغلال الطبقة العاملة وسـيطرة الرأسـماليين على وسائل الإعلام، وأثر ذلك كله على ظاهرة الإجرام، وعلـل بـونجر انتـشار الجرائم في المجتمعات الرأسمالية بما تمارسه الأوضاع الاجتماعيه من ضغط على الدوافع الاجتماعية لدى الأفراد فتضعفها وفي الوقت الذي تشتد فيه الدوافع الفرديـة حدة وعنفاً، وبذلك تتهيأ السبل لارتكاب كثير من الجـرائم (محمـد وأبـو عـامر، 1998)، وإن الارتباط الوثيق بين السلوك الإجرامي والنظـام الرأسـمالي يفـسره بونجر بقوله "إن الإنسان منذ طفولته يكتسب غرائز اجتماعية غيرية، فإذا صـادف عبر سنوات حياته ظروفاً ملائمة ازدادت هذه الغرائز رسوخاً في نفـسه وضـعفت لديه الغرائز الفردية، أما إذا اعترضه على العكس من ذلك ظروف غيـر ملائمـة اهتزت لديه غرائزهن الاجتماعية، وازدادت قوة الغرائز الأنانية التي تدفع به إلـى هوة الجريمة، ويقرر بونجر أن من أهم العوامل التي تخلق الظروف غير الملائمـة النظام الرأسمالي وما يوجده من فوارق اجتماعية تولد الأحقاد لدى الطبقـة العاملـة نحو طبقة أصحاب رؤوس الأموال مما يدفع بعض أفرادها إلى ارتكاب الجريمـة، (عبد الستار، 1985).

وإن هذا النظام الرأسمالي كما يقول بونجر قائم على المنافـسة والاسـتغلال والسيطرة على السوق الاقتصادية ويستخدم الوسائل غير المشروعة لكسب معركته في السوق، وما يترتب عليها من سيطرة على الصحف ووسـائل الإعـلام بحيـث يدخرونها لتحمي أغراضهم الرأسمالية، أو يترتب عليهـا مـن اسـتغلال للعمـال وحرمانهم من الحياة الاجتماعية الملائمة، وكل هذه عوامل مساعدة علـى انتـشار الظاهرة الإجرامية في المجتمع الرأسمالي (الصيفي وأبو عامر، 1998).

نظرية الضبط الاجتماعي: Social Control Theory:

من رواد هذه النظرية العالم هرشي Hirschi وقد وردت كتابة أسباب الجنوح Causes of delinquency عام 1969م، (الصالح، 2004)، وقد طرح سؤال: "لماذا لا يرتكب الناس الجريمة" وهو مخالف عما طرحه العلماء من قبل مثل العالم هوبز والذي كان سؤاله "لماذا يرتكب الناس الجريمة" "وكانت الإجابة هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية كلما قلت فرص الانحراف ولكـن

ليس بالضرورة، والحقيقة أن المجتمع الأمريكي في تلك الحقبة كـان بحاجـة إلـى نظرية محافظة لتفسير انحراف الأحداث، وهكذا وضع هيرشي ثم طورها فيما بعـد سنة 1990م مع هندلق إلى النظرية العامة في الجريمة، وقد وضع هيرشي أربعـة عناصر لقياس علاقة الفرد بالمجتمع وهي الارتباط والانغماس والالتزام والاعتقـاد (الوريكات، 2004)، وأما العالم matzaماتزا فقد نشر في عام 1964م ما يعتبر رد فعل للقبول الجماعي من قبل علماء الاجتماع لنظريات التنشئة الاجتماعية في الجناح وذلك في كتابه الجناح والانحراف وقد اقترح ماتزا في هذا الكتاب بديلاً للانحـراف سماه نظرية drift الانحراف وتعتبر نظريته ضمن التراث النظري في الانحـراف والضبط الاجتماعي (الصالح، 2004).

في حين قام العالم ركلاس Reckless بسلسلة من الدراسات أسهمت في تطور وترسيخ نظرية الضبط الاجتماعي، وترتكز دراسته على أهمية عوامـل الاحتـواء الداخلي والخارجي في تفسير الاستجابة الفارقة للانحراف. وقد عبر ركلاس وزملاؤه عن عدم رضاهم عن نظريات التنشئة الاجتماعية لعجزها عن تفسير الاختلاف بين الأشخاص في استجابتهم وخضوعهم لظروف التفكك الاجتماعي. وتفترض نظريـة الاحتواء لدى ركلاس وجود مصادر داخلية وخارجية للضبط الاجتماعي، وأن الأفراد عموماً يمكن إلزامهم بالامتثال للمعايير الاجتماعية (الصالح، 2004).

ويعد النظام هو جوهر هذه النظرية والتجاوز عن النظام يعنـي الانحـراف، وهنالك دائماً نوعاً من التغذية الراجعة بين الفرد والمؤسـسات، وقـدرة الأنظمـة العقلانية في الضبط والسيطرة على بعض مناحي البيئة في فحص الأنظمة الضابطة مع مراعاة الأهداف والنتائج التي ترمي إليها يعني ترى هذه النظريـة أن علاقـات الشخص الملتزم لا تشجعه على الانحراف، والأنظمة الاجتماعية من أجل أن تكون فاعلة عليها مواجهة المشاكل المتعلقة باختيار الأهداف وتشكل المعايير حتى يستطيع المجتمع أن يحقق أهدافه بمعنى لا بد من التركيز على الجانب التنفيذي والتحصيل، فمعظم الأوقات تجد المعايير الرسمية وغير الرسمية تتشابه أو تكمل بعـضها مـن حيث الأهداف في تحقيق الضبط الاجتماعي، وبالتالي فإن أدوات الضبط تتوزع على جميع مستويات العلاقات الاجتماعية ومؤسساتها، فالأسرة كنظام تمـارس الـضبط

الاجتماعي، كما تمارسه جماعات الصداقة والعصابات، كـل بمـا يحقـق انتظـام الأعضاء وامتثالهم لنظام الجماعة، وينطبق القول نفسه علـى الجماعـات الثانويـة والرسمية من أصغرها وحتى الدولة. وتمتاز الدولة بوجود أجهزة خاصة للضبط في مختلف أوجه الحياة، كما أنها تختص بالتشريع والتنفيذ والقضاء (عثمان، 2004).

وعموماً فإن استخدام مفهوم الضبط الاجتماعي في فهم الجريمة على مستوى المجتمعات والدول قد اقتصر على مستوى التفسير والتعامل مع الضبط الاجتمـاعي كمتغير وسيط طالما أن الضبط الاجتماعي يمثل عملية تتحدد في ضوء مـا يطـرأ على النسق الاجتماعي الأكبر من متغيرات كالتصنيع والتحـضير والتعقـد التـي بالضرورة تؤدي إلى إضعاف قوة المؤسسات الاجتماعية مما يحرر الأفراد من تلك الاحتواءات أو القيود الأمر الذي يسمح بظهور الأشـكال المختلـة مـن الجريمـة والانحراف (الخليفة، 2000).

النظرية العامة في الجريمة A general Theory of Crime:

يقصد بالنظرية العامة هو الضبط الذاتي، وقد ظهرت هذه النظرية بعد نظرية الـضبط الاجتمـاعي مباشـرة مـن قبـل العـاملين هيرشـيhirshi وجوتفردسونgottfredson في بداية التسعينات من القرن الماضي، وتـذهب هـذه النظرية إلى أن العامل الرئيسي في الانحراف أو الجريمة هو ضعف الضبط الذاتي فكلما كان الضبط الذاتي منخفضاً كلما كانت الفرصة لارتكاب الجريمة أكبر، وكلما كان الضبط الذاتي مرتفعاً كلما كانت الفرصة منخفضة لارتكاب الجريمة.

ويشكل الضبط الذاتي عند الفرد من خلال جوانـب كثيـرة أهمهـا، القـيم والعادات التي يتعلمها هذا الفرد من الوالدين، حيث يتكون لديه فكرة سـريعة، وإن مخالفة هذه القيم والعادات جريمة يعاقب عليها المجتمع، وبالتالي تكون هنالك مناعة ذاتية من قبل الشخص في عدم ارتكاب الانحراف والذي ينافي قيم المجتمـع، أمـا الجانب الثاني الذي يكون الضبط الذاتي لدى الفرد التوبيخ الذي يتلاقاه الطفل منـذ طفولته عند عمل مخالف لأفكار الوالدين وأفكار المجمع، يحدث نتيجة هذا التـوبيخ وبشكل تلقائي ضبط ذاتي لهذا الطفل، وعدم تكرار ذلك الفعل، ويستمر ذلك حتـى عند حصوله على أولاد بعد الزواج، وبالتالي يصبح متوارث بـين الأجيـال، أمـا

الجانب الأخير لتشكيل الضبط الذاتي لدى الفرد هي القوانين الرسـمية حيـث مـن المعروف أن مخالفة هذه القوانين أو عدم الالتزام بها، يؤدي إلى العقوبة، فهي فـي هذه الحالة تعمل على ضبط ذاتي للفرد بعدم مخالفتها وعدم ارتكاب سلوك منحرف يعاقب عليه القانون الرسمي.

نظريات التحديث Modernization Theories:

تعود الجذور الفكرية لنشأة هذه النظرية إلى عدد من العلماء أمثال دوركـايم وفيبر وبارسونز والتي تحدثوا فيها عن تقييم المجتمعات والاختلاف بين كل مجتمع وآخر، سواء من حيث الحياة العامة أو من حيث العمل، وكذلك من حيث المعتقدات ونقصد هنا الدين، فهي لها دور كبير في تـشكيل الثقافـة والقـيم والمثـل لـدى المجتمعات، من أجل التحديث والتطور، ويطلق على هذه المرحلة – دور كايم وفيبر وبارسونز – مرحلة التحديث الأولي، أما مرحلة التحديث الثانية فظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تعد هي الفترة التي تبلورت فيها هذه النظرية، واعتمدت مـن قبل مؤسسات ومنظمات دولية متعددة قام بتبنيها، ولو نظرنا إلى نظرية التحـديث، نجد أن ليس هناك نظرية واحدة (هاريسون، 1998).

ومصطلح التحديث هو اختزال لعدد من المنظـورات التـي طبقهـا غيـر الماركسيين على العالم الثالث في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين، وإن الموضوعات التي سادت في هذه المنظورات، برزت من التقاليد السوسيولوجية التي اشتملت على إعادة تفسير لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسيكي، فالمنظور التطـوري (بتركيزه على التباين المطرد)، والانتشاري، والبنائي الوظيفي، ونظرية الأنـساق، والنظرية التفاعلية، ساعدت في مجموعها على تشكيل مجموعة الأفكار التي عرفت بنظرية التحديث، وقد كانت هناك بعض المدخلات من حقول أخـرى، كالـسياسية والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، والاقتصاد، والجغرافيا، وقـد ازداد الاهتمـام فـي العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية، بتطبيقه هذه المنظـورات علـى العـالم الثالث (هاريسون، 1998).

وبالتالي فهي نظرية سوسيولوجية قامت كبرد فعل ثقـافي علـى الحـربين العالميتين الأولى والثانية، وتمثل محاولة متفائلة حول مستقبل الإنسانية، وقد ظلـت

هذه النظرية تتمتع بتقدير محمود وانتشار واسع منـذ الخمـسينات وحتـى أوائـل السبعينات، باعتبارها دليلاً تهتدي به استراتيجيات التنمية (زاهـر، 1989)، لمـا تتمتع به هذه النظرية من نظره ثاقبة، للإحداث التي تمر بها دول العـالم، ونتيجـة الفجوة الكبيرة بين الشمال والجنوب مـن حيـث الجانـب الاقتـصادي والجانـب التكنولوجي، وغيرها من الجوانب الأخرى، والتي أحدثت الفارق بين المركزين.

وتعتمد نظريات التحديث إلى اختزال الواقع التاريخي والمعاصر، ثم تحويله إلى علاقات مجردة صورية، تشكل ثنائيات بـين مـرحلتين أساسـيتين: (التقليـد والتحديث)، (الإقطاع والرأسمالية). ويظهر مفهوم المجتمع الحديث أو المتقدم فـي نظريات التحديث كمفهوم صوري، غير تاريخي، وتجريـد أيـديولوجي، فنمـاذج المجتمع المتقدم هي مجتمعات أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، والدول المتخلفـة تستطيع أن تكرر التجربة التاريخية التي مرت بها تلك الدول، بل ويمكـن اختـزال عملية التنمية إلى نموذج صوري يكون محتواه متنوعاً تاريخياً (عمران، 1995).

وقد أكدت نظرية التحديث الأولى، بشكل خـاص علـى عوامـل خاصـة بمجتمعات معينة، وبشكل عام، فهي عبارة عن الكليات التي كانت موضوع التحليل البنائي الوظيفي، وتحليل دور القيم، والثقافة وخصوصاً الدين، الذي استحوذ علـى اهتمام نظرية التحديث، ومن بين القيم التي تسود مجتمعـات العـالم الثالـث تلـك المرتبطة بالمتغيرات النمطية التقليدية في مرحلة ما قبل الصناعة، والتـي طورهـا بارسونز وهي: النسب، والانتشار الوظيفي، والعمومية، ولم يكن هناك إحساس بأن النمو الاقتصادي قد كان نتيجة مباشرة لتطبيق القيم الحديثة، ولكن ساد اعتقاد بـأن التقاليد تشكل عقبة في طريق النمو (هاريسون، 1998).

ويذهب ماكس فيبر إلى القول بأنه على الرغم من وجود عناصر متعددة لمـا يسمى الاقتصاد الرأسمالي في الماضي في كثير من مجتمعات أوروبا، إلا أننا يمكن أن نلاحظ أن الرأسمالية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة وتنحصر الخصائص الأساسـية لروح الرأسمالية الحديثة في المشروع التقليدي القائم على التنظيم العقلي الذي يـدار على أسس علمية، والثروات الخاصة والإنتاج من أجل الربح والحمـاس المتزايـد، والروح المعنوية العالية والكفاءة في العمل تلك التي تتطلب تفرغاً كاملاً من الفـرد

لكي يزاول مهنته أو عمله، وهذا التفرغ يجعل من العمل المهني هدفاً ومطلباً رئيسياً في حياة الفرد، إذ أن المجتمع يقيد الفرد الذي يتفوق، فالرأسمالية تشجع الاختـراع والتجديد بكل الوسائل الممكنة، وترفض التقليدية والخيالية والنزعة اللاعقلية، ومـن ثم تحققت للرأسمالية الحديثة خصائص جعلتها مختلفة عن الرأسمالية في العـصور القديمة والوسطى (العيسى، وآخرون، 1999).

أما بالنسبة لدوركايم، فيذهب إلى أن المجتمعات تتطور من المراحـل الـدنيا إلى المراحل العليا، وتنتقل من مراحل بسيطة متجانسة أو متماثلة متباينة إلى مراحل أكثر تعقيداً، وأن المجتمع الصناعي الغربي مع وجود نظام تقيم العمل المتطور فيه، هو في نهاية الأمر متفوق على مجتمع ما قبل مرحلة الصناعة، ولكن هذا التفوق لم يتحقق إلا عندما عالج مشكلات التكامل الاجتماعي، والإجمـاع القيمـي، ومجمـل القول، أنه يمكننا أن ننظر إل هذه الأفكار كموضوعات مسيطرة للنظرية التطورية، والتي يمكن أن تكون جزءاً من نظرية التحديث، وذلك من خلال دوركـايم وكتـاب آخرين عاشوا في القرن التاسع عشر، وقد تم تشكيل هذه النظرية في فتـرة التغيـر الاجتماعي والاقتصادي، عندما كانت الأنظمة الاجتماعية التقليدية تتعرض للهجوم، وكانت قوانين المجتمعات الحديثة في طريقها إلى الصناعة، أو أنه لم تتم صـياغتها بعد. فقد انتعشت بعد الحرب العالمية العالمية الثانية خلال فتـرة مـشابهة للتغيـر السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وعلى أية حال، فقد ساهم التطور المـنظم لبلـدان العالم الثالث في تمرين عقول العلماء الاجتماعيين الغربيين (هاريسون، 1998).

ويعتبر روستوrostow من أبرز مؤيدي وأنصار هذا النموذج – التحـديث – حيث يرى أن المجتمعات النامية يجب أن تجتاز مراحل خمس مـرت بهـا الـدول المتقدمة في حصولها على تحقق التنمية، وإن كل مرحلة من هذه المراحـل تحـدد المستويات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات في سلم التطور التدريجي وهذه المراحل هي (عثامنة، 1997).

المرحلة الأولى: أطلق عليها اسم المجتمع التقليدي حيث يرتفع نسبة الأفـراد الذين يعملون بالزراعة، وليس لديهم مدخرات وتنتشر بينهم الأمية ولا يـستخدمون التكنولوجيا وأهم تنظيماتها الاجتماعية الأسرة والعشيرة، المرحلة الثانيـة: التهيـؤ

للانطلاق، وفيها يتجه المجتمع إلى دخول مرحلة انتقالية متجاوزاً حالته التقليدية، ولا بد من توافر ظروف اقتصادية واجتماعية معينة في المجتمع حتـى يكـون معـداً للانطلاق وهذه المرحلة الثالثة التي ترتفع فيها نسبة الادخار وقد بدأت في أوروبـا الغربية في أواخر القرن الثامن عشر، فبالتحديد بدأت في بريطانيا بعد عام 1782م، وفي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حوالي بسنة 1840م، وفي روسيا حـوالي 1890م، وفي الهند والصين حوالي 1950، وبعد ذلك يكون المجتمع مستعداً لولوج الانطلاق، حيث يتم القضاء على العقبات التي تقف في طريق النمـو المـضطرد، وعندما يستكمل المجتمع مقومات مرحلة الانطلاق يبدأ في الدخول في مرحلة الاتجاه نحو النضج. وهنا يستطيع المجتمع أن يتيح كل ما يرغب فيه، وتتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة ويوجه المجتمع نسبة من دخله إلى الاستثمار ويتمكن الاقتصاد القومي من تثبيت أقدامه في المجال الدولي، باقتراب المجتمع مـن مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية وثقافية، وهذه المراحل الأربع هي مقدمـة للمرحلة الخامسة وهي مرحلة الاستهلاك الوفير التي يرتفع فيها معدل الاسـتهلاك (العيسى، وآخرون، 1999).

وبالتالي فإن نظرية روستو تشترك في بعـض خصائـصها مـع نظريـات التحديث الأخرى، فمدخله الخطي في التنمية وفكرته حول المجتمعات التقليدية، ولا يقتصر على مطالبة هذه المجتمعات بتغير اقتصادها، وإنما يتعدى ذلك إلى مطالبتها بتغيير قيمتها الاجتماعية وبنائها الاجتماعي، وفي الحقيقة، إن هـذه كانـت خطـوة للاقتراح في حالة إزالة العقبات الثقافية، يمكن أن تصبح التنمية الاقتصادية إلى حـد ما سهلة، وذلك بمساعدة النخبة التي تتصدر عملية التحديث مع وجـود قليـل مـن الانتشار عن الخارج (هاريسون، 1998).

نظرية التبعية Dependency Theory:

بدأ مفهوم التبعية بالتبلور منذ أواسط ستينات القرن الماضي لـدى مفكـري أمريكا اللاتينية من أمثال فرانك (وهو ألماني المولد والجنـسية) ودوس سـانتوس وكاردوز وغيرهم، ثم ما لبثت أفكار هؤلاء أن انتشرت وتطورت على يد مفكـرين آخرين في بلدان العالم الثالث الأخرى من بلدان أوروبا الغربية وصارت هذه الأفكار

تمارس تأثيراً كبيراً على دراسات التنميـة والتخلـف خـلال عقـدي الـسبعينات والثمانينات تحت اسم مدرسة التبعية، ويعد المفكر العربي سمير أمين أحـد أبـرز منظري هذه المدرسة (العيسى وآخرون، 1999)، ويمكن تتبـع الجـذور الفكريـة لنظرية التبعية لدى ماركس والذي كان كل اهتمامه حول استغلال الطبقة البرجوازية لطبقة البرولتياريا (العمال) كما قدم لينين إسهاما لنظرية التبعية من خـلال وجهـة نظره حول الإمبريالية والتي استخدمها أصحاب نظرية التبعية لوصـف الأسـلوب الذي من خلاله يقوم الرأسماليون بالسيطرة واسـتغلال البلـدان الفقيـرة (زاهـر، 1989)، ويلاحظ أن ظهور فكر مدرسة التبعية يعود إلى حد كبير إلى وجود أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية تسندها الولايات المتحدة، ولـذلك لجـأ مفكـرو هـذه المدرسة إلى نقد نظريات التحديث التي كانت قد أغفلت كثيراً من المتغيرات التـي أولتها مدرسة التبعية أهمية خاصة، ومن أهمها إبراز تأثير الاقتصاد في الـسياسة، إلى جانب توضيح دور الدول الرأسمالية في تخلف الدول النامية، هـذا فـي حـين اقتصرت الدراسات التحديثية منذ الخمسينات على تناول المتغيرات الداخلية بهـدف تحقيق الاستقرار والتوصل إلى اقتراب للتغيرات الاجتماعية غيـر باهظـة الكلفـة (ميتكيس، 2000).

وحسب نظرية التبعية ينقسم العالم إلى مجموعتين أو ثلاث مجموعات رئيسية من الشعوب، ففي جانب من هناك الشعوب التي تملك القـوة الاقتـصادية وهـي: المتقدمة، والمحور، والمركز، أو المناطق المتحضرة، وفي الجانب الآخـر، هنـاك الشعوب التي تفتقر إلى القدرة على التأثير في الآخرين، المتخلفـة، والمحبطـة، أو التابعة، أما الهوامش أو المتخلفة فيقصد بها مجموعة العالم الثالث، ووظيفتها إنتـاج المواد الأولية، وتصدير العمالة الرخيصة، أما المركز فهي مجموعـة دول العـالم الصناعية (المتقدمة)، وهي متخصصة في الجانب التكنولـوجي، والـسيطرة علـى السوق العالمي، والعلاقة بين هذين القسمين قائمة على الاستغلال، وبذلك يعد مـن أكبر أسباب حدوث التطور في دول المركز وفي المقابـل أدى إلـى تخلـف دول الهوامش.

وهناك فئة تقع في الوسط – الشعوب النامية جزئياً، أو شبه المحبطة- والتي تشير إلى تلك المناطق المشغلة من قبل دول المركز، والتي تستغل بدورها المناطق التي تستفيد من الفتات الذي يتساقط من على مائدة السيد الرأسمالي (هاريسون، 1998)، ويرى بعض أصحاب هذا الاتجاه أن الشروط اللازمة لتنمية الدول المختلفة هي تحقيق الاستقلال السياسي ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية التشكيلات السياسية المرتبطة بالامبريالية والتي تقبل التعاون معها، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بنزع ملكية رأس المال الأجنبي وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة للقوى الاحتكارية، ثم التحول الاجتماعي العميق الذي يقضي إلى إخفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار، وتهدف التنمية عند هذا الاتجاه إلى:

1- الارتقاء بمستوى معيشة السكان جميعاً.
2- بناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات السكان جميعاً.
3- توفير مستوى مرتفع من التعليم.
4- القضاء على الأمراض المتوطنة.
5- الارتقاء المنتظم بإنتاجية العمل (عثامنة، 1997).

أما خصائص التخلف في البلدان النامية فهي على النحو التالي:

1- التبعية الاقتصادية للقوى الرأسمالية الأجنبية.
2- استنزاف دخل منتظم من قبل رأس المال الأجنبي، وأشكال أخرى مختلفة من خسائر منتظمة للدخل عبر العلاقات الخارجية.
1- اقتصاد مفكك ذو طابع مفتوح وبنية مشوهة للفروع.
2- مجتمع هجين مزدوج البنية (غباش، 1990).

وبذلك فإن لنظرية التخلف الكثير من الإيجابيات فقد استقطبت اهتمام العلماء حول البناءات الاقتصادية العالمية، ودفعت بالبعض إلى اختبار ووجود المصالح الطبقية داخل الحدود الوطنية، وشجعت على إعادة الاهتمام بمعنى التنمية، ووفق هذا وذاك فإنها طرحت على طلاب التنمية في العالم الثالث قضية مشتركة، نابعة من اهتمامهم بتخلف بلدانهم، التي كان الغرب سبباً في تخلفها. ولا يمكن أن يكون هذا الاتجاه المتطرف أكثر وضوحاً مما ظهر عليه في اتجاه رودني في كتابه بعنوان:

كيف ساهمت أوروبا في تخلف إفريقيا (1972)، وهو كتاب كان الهدف منه إيقـاظ الشعور السياسي لدى الطلبة الأفارقة، وقد اتضح دور هذا المعنى الذي سعى إليـه الكاتب، باغتياله في غانا سنة 1980م (هاريسون، 1998)، وبذلك يتـضح أن دول المركز تحاول جاهدة أن تحافظ على الوضع الراهن، وهـو الـسيطرة علـى دول الهوامش، بحيث تكون الدول النامية تابعة لهـا فـي جميـع المجـالات، والنظـام الرأسمالي يقوم بكبح أي شخص أو دولة أو نظام يفكر أن ينهي هذه التبعية، وبذلك بقاء الطبقة البرجوازية الإمبريالية والقضاء على الاشتراكية.

2.2 الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

لقد أجريت العديد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشـرة بـين التنمية البشرية والجريمة، وكذلك بعض الدراسات التي قاسـت بعـض مؤشـرات التنمية البشرية في الدول العربية، منها:

دراسة (خريطلي، 1992) والتي هدفت إلى التعرف على حجم الجريمة عند النساء، وبيان أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم فـي دفـع النساء إلى سلوك طريق الجريمة والانحراف بالإضافة إلى التعـرف علـى أنمـاط الجرائم الأكثر ارتكاباً من قبل النساء.

وأظهرت هذه الدراسة، أن الأمية تنتشر بين النزيلات بنسبة 58% أما نسبة النزيلات اللواتي ينتمين إلى المستوى التعليم ثانوي فما فوق، فقد بلغت 7.5% وأـن نسبة ذوات المستوى الاقتصادي المتدني بلغت 53.7%، أما نسبة العـاملات بـين النزيلات بلغت 18.8%، وأن نسبة النزيلات اللواتي يسكن المدن بلغت 38% أمـا ساكنات الريف فقد بلغت نسبتهن 44%، والنسبة الأقل كانت لساكنات البادية اللواتي لم تزد نسبتهن عن 4.7%.

أظهرت دراسة (الخليفة، 2000) عن أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية، إن عامل التنمية الاقتصادية يؤثر تأثيراً طردياً في معدلات الجريمة في الدول العربية،

وأن عامل التنمية البشرية يؤثر تأثيراً عكسياً في معدلات الجريمة في الدول العربية وإن عامل السياحة يؤثر تأثيراً عكسياً في معدلات الجريمة في الدول العربية.

دراسة (البداينة، 2003) بعنوان واقع الجريمة في الوطن العربي، وهـدفت إلى بيان حجم الجريمة في المجتمع العربي للفترة من 1990-1999م.

وقد أظهرت هذه الدراسة وجود تباين كبير في حجم الجريمة ومعدلاتها فـي الوطن العربي، ووفق مستوى التنمية يلاحظ أن حجم الجريمة متباين عكـسياً مـع مستوى النمو (عالي، متوسط، منخفض). وتبين من خلال الدراسة انخفاض معـدل جرائم القتل العمد (3.4) جريمة سنوياً لكل (100.000) من السكان والاغتـصاب (5.6) والسطو المسلح (18.1) جريمة سنوياً، في حين ترتفع معدلات حالات الإيذاء البليغ (30.3) جريمة، وبلغت جرائم سرقة السيارات (37.8) جريمة سـنوياً وفـي جرائم خرق حرمة المنازل (12) جريمة سنوياً، أما السرقة بالإكراه كانـت (12.2) جريمة سنوياً في حين تصل إلى أدنى معدلاتها في جـرائم الحريـق العمـد (11) جريمة سنوياً لكل (100.000) من السكان.

دراسة (الغطريفي، 2006) بعنوان التنمية البشريه والجريمة: دراسة وصـفية وتحليلة اعتمادا على مؤشرات التنمية والجريمة في سلطنة عمـان، هـدفت هـذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين التنمية البشرية ومعدلات الجريمةفي سلطنة عمـان. وقد إشتملت الدراسة على مقياسين، الأول مقياس التنمية البشريه والذي يشتمل على اربعة متغيرات، العمر، التعليم، الناتج المحلي الإجمالي. والمقياس الثاني هو معـدل الجريمه، والذي يشتمل على ثلاثة متغيرات،هي المعدل العـام للجريمـة، ومعـدل الجرائم الواقعة على الأشخاص، ومعدل الجرائم الواقعة على الممتلكات. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج أهمها: وجود فروق إحصائية بين معـدل الجريمـة تبعـا لمتغير المحافظة في سلطنة عمان. وإلى وجود علاقة إرتباطية بين معدل الجريمـة وكل من دليل العمرالمتوقع ودليل التعليم، وفقا لسنوات الدراسـة. ووجـود علاقـة إرتباطية ضعيفة بين كل من معدل الجرائم الواقعة على الأشخاص ومعدل الجـرائم الواقعة على الممتلكات ودليل التنمية البشرية وفقا لسنوات الدراسة.

وفي دراسة (الزين، 2007) "التغيرات في حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقـة ذلك بالعوامل التنموية في المجتمع السعودي". حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين بعضانماط الجرائم الإقتـصادية والمتغيـرات النمويـة فـي المجتمـع السعودي، والتعرف على مدى التباين في نمو حجم الجرائم الإقتـصادية، وعلـى العوامل التنموية السكانية والإقتصادية والتعليمية التي أسهمت في هذا التباين، وذلك من خلال تتبع ظاهرة الجرائم الإقتصادية من منظور إجتماعي وعلى مستوى النسق الكلي خلال فترات زمنية مختلفة، مع ربط ذلك بالخـصائص التنمويـة للمجتمـع السعودي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن حجم التباين في نمو الجـرائم الإقتصادية في المجتمع السعودي ليس كبيرا.وأحتلات الجرائم الإقتصادية الموجهـة ضد الملكية الفردية المرتبة الأولى مـن حيـث إنتـشارها،بينما إحتلـت الجـرائم الإقتصادية الموجهة ضد النظام العام المراتب الأخيرة. وأضهرت النتائج الأهميـة التفسيرية لثمانية متغيرات مستقلة فسرت نسبة عالية من التبـاين فـي نمـو نـوع الإقتصادية الموجهة ضد الملكية الفردية. إذ أثر متغير معدل النمو في توقع الحيـاة بشكل عكسي وبلغت كمية التباين المفسرة نحو(42%) من المجموع الكلي للتباين في معدل نمو هذه الجرائم. وتبين أنه كلما إرتفع كل من معدل الدخل القومي الإجمـالي ومعد قوى العمل السعودية في القطاعين الحكومي والخاص ومعدل العـاملين فـي القطاعات الإقتصادية التعدينية كلما أرتفع معدل هذه الجرائم. وبالمقابل كلما أرتفـع معدل حجم قروض الإستثمار كلما انخفض معدل هذه الجرائم.كما بلغت كمية التباين المفسرة المصححة نحو(77%) من المجموع الكلي للتباين. وأثرت ثلاثة متغيـرات تعليمية، إذ تبين أنه كلما أرتفع معدل خريجي المرحلة الثانوية ومعـدل خريجـات المرحلة الثانوية، ومعل حجم الإنفاق على التعليم، كلما إرتفع معدل هذة الجرائم. كما بلغت كمية التباين المفسرة المصححة نحو(**88**%) من المجموع الكلي للتباين. كمـا أوصت بالإهتما بتوظيف مخرجات نظريتي الحرمان النـسبي ومـدخل الأنـشطة الروتينية في المزيد من الدراسات العلمية المشابهة لما أظهرتاه من أهمية تفـسيرية نحو ظاهرة الجرائم الإقتصادية.

وفي دراسة قام بها (عبدالـسلام، 2005) بعنـوان "إقتـصاديات الجريمـة- المحددات الإقتصادية للجريمة: دراسة مقارنة مع التطبيق على عينة من سجناء أحد السجون المصرية" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحددات الإقتصادية للجريمة في سجن القاهرة المركزي، تكونت عينته من السجناء البالغ عددهم (322) سجين إختيروا بطريقة عشوائية بسيطة، كما توصل الدراسة إلى نتائج من بينها أن (62%) من المبحوثين كان أحد دوافعهم للسلوك الإجرامي كان دافع الحاجـة إلـى المال، وكانت جريمة الشيكات بدون رصيد هي أكثر الجرائم المرتكبة لـدى عينـة السجناء، وأن الجرائم المتصلة بالسرقة وتعاطي المخدرات والقتـل أكثـر أنمـاط الجرائم إنتشارا.

ب- الدراسات الأجنبية:

في هذه المجموعة يتم عرض الدراسات الأجنبية، والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، حيث أن هناك العديد من الدراسات في هذا الجانب، إلا أنه تم اختيار بعض منها، وهي:

دراسة شنايدر (Schnidder, 2000) بعنوان العلاقة بين الجريمـة والتطـور الاقتصادي، والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور الاقتصادي على نسبة ومعدل الجريمة. تكونت عينة الدراسة من 25 مكتب قانوني من مكاتب محكمة الجنايات من مجتمع الدراسة الأصلي إستراليا، استخدم الباحث في دراسته أداة الملاحظة والمقابلة للتأكد من صحة فرضيات دراسته.

وتوصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية: يؤثر التطور الاقتصادي على نسبة الجريمة بشكل كبير في استراليا. ويؤثر التطور الاقتصادي ومـستوى عـيش الفرد في استراليا على قابلية ارتكاب الجرائم بشكل طردي، وأثبتت الدراسة أن أكثر من نصف العينة (مرتكبو الجرائم) يعانون من ظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلـى ارتكاب الجرائم والخروج على القانون. وتبين من الدراسـة أن التطـور والتنميـة الاقتصادية تساهم بنسبة80% بمكافحة الجريمة والقضاء عليها في استراليا بـشكل خاص وفي جميع أنحاء العالم بشكل عام.

دراسة كلينارد (Clinard, 2001) بعنوان العلاقة بين التنمية والجريمة في الدول النامية والتي هدفت إلى معرفة مدى العلاقة بين الجريمة والتطور والتنمية والعوامل التي تؤدي إلى زيادة مستوى الجريمة في الدول النامية ودول العالم الثالث. وكانت عينة الدراسة مكونة من 500 حالة من مجتمع الدراسة الأصلي إفريقيا استخدم الباحث أدوات الاستبيان والملاحظة والمقابلة، قاس الباحث في دراسته مدى العلاقة بين التطور الاقتصادي والتنموي والجريمة والزيادة العالية في مستوى الجريمة في قارة إفريقيا.

وتوصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية: هناك علاقة عكسية بين التطور والتنمية والجريمة، أي كلما ازداد التقدم والتطور انخفض مستوى الجريمة، وأن 85% من عينة الدراسة تعاني من الفقر الذي يسببه انعدام التطور والتنمية. وتعاني الدول الإفريقية بشكل عام من الجريمة بسبب التخلف وعدم القدرة على مواكبة التقدم الحضاري العالمي مما ينعكس على عامة الشعب سلبياً ويتحول إلى ضغط داخلي يخرج على تصرفات خارجة عن القانون وجرائم. وتفتقر الدول الإفريقية إلى المؤسسات الداعمة لمكافحة الجريمة. وتفتقر كذلك الدول الإفريقية إلى برامج التوعية والإرشاد للشباب لكي تتجنب ارتكابهم للجرائم. وتبين من الدراسة تأثير التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد الإفريقية على نسبة انحراف الأفراد وازدياد نسبة الجريمة. ويفتقر القانون الإفريقي إلى القوة اللازمة لمنع الجرائم بشكل أكبر ويحتاج إلى العديد من الأفراد ذوي الخبرة.

دراسة جرونر (Grouner, 2001) بعنوان تأثير التخلف على الجريمة في دول العالم الثالث، (دراسة حالة في ناميبيا)، والتي هدفت إلى ربط دوافع الجريمة وانعدام التطور الفكري والحضاري والاقتصادي، تكونت عينة الدراسة من 50 حالة قدمت ملفاتها منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة دول العالم الثالث، وكان مجتمع الدراسة الأصلي ناميبيا. استخدم الباحث في دراسته أدوات المقابلة والملاحظة وتحليل الوثائق للتأكد من صحة فرضيات دراسته.

وتوصل الباحث في دراسته إلى ما يلي:

يعاني أكثر من نصف سكان ناميبيا من التخلف الحضاري والفكري، ويؤثر التخلف الفكري والحضاري الذي يعيشه معظم سكان ناميبيا على ارتفاع نسبة الجريمة فيها، وينعكس التخلف الذي تعيشه دول العالم بشكل عام على مستوى الأمن والأمان فيها بشكل سلبي.

دراسة رودجر (Rodger, 2003) بعنوان الأزمة والتطور والجريمة، والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير التطور على الجريمة. تكونت عينة الدراسة من عينة عشوائية من عدد المتهمين في مراكز الشرطة من مجتمع الدراسة الأصلي نيكارجوا في إفريقيا، استخدم الباحث أدوات المقابلة والملاحظة.

توصل الباحث في دراسته إلى ما يلي: يؤثر التطور بنسبة كبيرة على ارتفاع مستوى الجريمة في نيكاراجوا، وتعتبر عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي هي العوامل التي تؤثر على الجريمة، وتتأثر دافعية الجريمة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

دراسة شيلي (Shelly, 2003) بعنوان العلاقة بين التحديث والجريمة، والتي هدفت إلى قياس مدى تأثير مستوى الجريمة بالتحديث والتطور. وتكونت عينة الدراسة من مجموعة عشوائية من حالات المحكمة الفدرالية في مينابوليس من مجتمعه الدراسة الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم نتائجها:

وجود علاقة وثيقة بين التحديث والتطوير من جهة والجريمة من جهة أخرى. وتوثر عوامل التطور والتحديث على الحد من مستوى الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وترتبط نظرية الجريمة بنظرية التحديث والتطور في تفعيل نمو وتطور المجتمع. وأثبتت الدراسة من خلال اختبار العينة أن 70% من مرتكبي الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية ينتمون إلى بيئة محدودة المصادر وغير متطورة. وهناك علاقة كبيرة بين مكافحة الجريمة والحد منها في الولايات المتحدة الأمريكية وبين تطوير خطة استراتيجية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تقدم هذه الدراسة إطارا يجمع التطور التنموي والجريمة وأنواعها وعلى الرغم من أن بعض الدراسات العربية والأجنبية تناولت بعض صـور الجـرائم الإجتماعيـة والإقتصادية إلا أنه لم تتطرق الدراسات لدراسة أثر التطور التنمـوي علـى نـوع الجريمة

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الإطار النظري والدراسات السابقة، ففي موضوع الإطـار النظري تم إستعراض عدد من الواضيع المتعلقة بالتنمية والجريمة حيث تمت مناقشة النظريات المتعلقة بذلك. أما الدراسات السابقة فتشير إلى عدم وجود دراسات علـى حد علم الباحث تبحث بشكل مباشر في أثر التطور التنموي عل نوع الجريمة لـذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ماجاء في الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

منهجية والتصميم

يتضمن هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة، وذلك من خلال مجتمع الدراسـة، وعينة الدراسة، وأداة الدراسة، وصدق الأداة وثباتها، وإجراءات التطبيق، وفيما يلي شرح لمفردات منهجية الدراسة:

1. 3 منهج الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الفرضيات المطروحة عـن طريـق المسح الإجتماعي لمعرفة أثر التطور التنموي ونوع الجرائم فـي مجتمـع وادي الدواسر. ثم محاولة تحليلها وتفسيرها تفسيرا وافيا لاستخلاص نتائجها.

2.3 مجتمع الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على جانبين هما التطور التنموي والجريمة، وفـي هـذا الصدد تم اختيار محافظة وادي الدواسر مجتمعا للدراسة وذلك لمعرفة جوانب التغير من خلال التطور التنموي والجريمة.

3.3 عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة بصورة قصديه من مدراء المدارس ذكور/إناث، حيث يبلغ عدد مدراء المدراس من الذكور(124) ومن الإناث(117) كما تم اختيار عينة محددة من رؤساء الدوائر الحكومية في المحافظة المعنيين بموضوع هذه الدراسـة حيث يبلغ عددهم (18) فردا والجدول (1) يبين ذلك.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة

المتغير	المستوى	العدد
النوع	ذكر	142
الاجتماعي	أنثى	117
	المجموع	259
الفئة العمرية	من 25-30	72
	من 31-36	83
	من 37-42	65
	من 43فأكثر	39
	المجموع	259
الحالة	أعزب	47
الاجتماعية	متزوج	186
	مطلق	20
	أرمل	6
	المجموع	259
الدخل	متدني	14
الشهري	متوسط	131
	فوق المتوسط	98
	مرتفع	16
	المجموع	259
نوعية السكن	مستأجر	103
	ملك	156
	المجموع	259

3. 4 أداة الدراسة:

تعتبر الاستبانه هي انسب الأدوات التي تتسق مع منهج البحث في التعرف على الموضوع محل الدراسة، حيث تشتمل الإستبانه على المتغيرات المستقلة المرتبطة بالتنمية والمتغيرات التابعة الخاصة بمعدلات الجريمة.

5.3 صدق أداة الدراسة:

تم عرض الاداة على مجموعة من الأساتذة المختصيين في علم لجريمة وعددهم ثلاثة، وتم الاستفادة من ملاحظاتهم من حيث وضوح الفقرات وانتمائها للمجال الذي تقيسه وتم اعتماد نسبة(80%) كمعيار لقبول الفقرة أو رفضها.

إجراءات الثبات لأداة الدراسة:

تم حساب الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على(20) فرد من مجتمع الدراسة، والجدول (2) يبين قيم معاملات الثبات

جدول(2)

قيم معاملات الثبات

المتغير	البعد	معامل الثبات
التطور التنموي	النمو في الخدمات الصحية	0.89
	النمو في الخدمات السكانية	0.76
	النمو في الخدمات الزراعية	0.88
	المجموع	0.93
معدلات الجريمة	الجرائم الاقتصادية	0.67
	الجرائم الاجتماعية	0.68
	المجموع	0.71

يتبين من الجدول أن قيم معاملات الثبات للتطور التنموي تراوحت بين (0.76- 0.89) وهي قيم مرتفعة، كما اتضح من الجدول إن قيم معاملات الثبات الكلي لبعد معدلات الجريمة بلغ(0.71)

6.3 إجراءات التطبيق:

1- تم أخذ موافقة من الجهات المختصة لتطبيق أداة الدراسة.

2- طبقت أداة الدراسة على العينة من قبل الباحث.

3- تم جمع الإستبانات وتم التحقق من جميع الإستبانات بأنها مكتملة الإجابة.

4- تم إدخال الإستبانات الى الحاسوب لتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للإجابة على فرضيات الدراسة حيث تم استخراج الأوساط الحسابية

والإنحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي المتعدد واختبار (ت) ومقارنـات شافيه للإجابة على أسئلة الدراسة.

5- تم مناقشة الدراسة وإقتراح بعض التوصيات النابعة من نتائج الدراسة.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات

1.4 مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائياً في التطور التنموي وفي مجال الخدمات الصحية ولصالح الإناث، وربما يعزى ذلك إلى اهتمـام الحكومـة السعودية بتعليم الفتاة السعودية، حيث يشير مؤشرات التعليم للبنـات فـي مجـال الخدمات الصحية إلى تقدم مذهل في اعداد مدارس البنات حيث وصل عام (2000) إلى (201،351) مدرسة في كافة القطاعات بما فيها مدارس التعليم الصحي.

كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً في التطور التنمـوي فـي مجال الخدمات الزراعية تبعاً لمتغير العمر، وهذا الفرق لصالح العمـر(43) سـنة فأكثر حيث كان الأكثر تأثيراً في التطور التنموي وربما يعزى ذلك إلى خدمة هـذه الأفراد الطويلة في المجال الحكومي، وازدياد خبراتهم وهذا ينعكس علـى التنميـة بشكل عام، فكلما زادت خبرة الفرد كلما انعكس على أداءه.

كما اتضح من النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائياً في مجال التطـور التنموي في جميع المجالات تبعاً للحالة الاجتماعية وربما يعزى ذلك إلى أن متغير الحالة الاجتماعية لا يلعب دور كبير في التطور التنموي وانما الذي يلعب الدور هو الخبرات التي يكتسبها الفرد والتعليم الذي يتلقاه ونما متغير الحالـة الاجتماعيـة لا يؤثر بشكل كبير في التطور التنموي.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الدخل الشهري على التطور التنموي في مجال الخدمات الصحية وهذا الفرق لصالح مستوى الدخل المرتفع، وربما يعزى ذلك إلى أن ارتفاع دخول الأفراد يوفر الدخل المناسب لهـم وبالتالي يوفر لهم الفرصة من الاستفادة من الخدمات الـصحية والمتطـورة فـي المملكة، كما ان ارتفاع الدخل يوفر مستوى معيشي مناسب يعد مانعاً نوعاً ما مـن الأمراض نتيجة توفر الخدمات الصحية والكوادر الطبية للفرد بكافة مجالاتها ممـا

يحمي الفرد من الأمراض العقلية والنفسية والبدنية. وهذه العوامل قد تكون عامـل مساعد في التطور التنموي للفرد في مجال الخدمات الصحية.

كما أشارت النتائج إلى وجود فروق دالة إحصائياً في التطور التنمـوي فـي مجال الخدمات الزراعية ولصالح ذوي الدخل المرتفع، ويمكن تفسير ذلك إن ارتفاع الدخول يوفر الفرصة للفرد في الاستفادة مـن الخـدمات الزراعيـة فـي الدولـة والاستفادة من خبرات المهندسين الزراعيين في القطاع الخاص وشـراء أفـضل البذور والأسمدة مما ينعكس على التطور التنموي في مجالا الخدمات الزراعية.

كما أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التطور التنمـوي في مجال الخدمات السكانية وهذا الفرق لصالح الأفراد من ذوي الدخول المرتفعـة، ويمكن تفسير ذلك إن ارتفاع الدخل ينعكس على معيشة الفرد في كافـة مجالاتهـا وبالذات الاسكانية من حيث المساكن التي يعيشون فيها والأحياء الراقية وفي مجال الخدمات المتوفرة لهم من حيث الشوارع والإنارة والنظافة والمتاجر وهذا يـنعكس على الخدمات السكانية في هذه الأحياء وهذا مـا يفتقـر لـه أصـحاب الـدخول المنخفضة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنـوع الجريمـة تعزى للنوع الاجتماعي ولصالح الذكور في ارتكاب الجريمة الاقتـصادية وربمـا يعزى ذلك بتفسير ان الذكور في المجتمع السعودي هم الأكثر انخراطاً في المجتمع والأكثر عمالة من النساء، كما أوضـح سـذرلاند (Suther Land) ان الـسلوك الاجرامي يتم تعلمه من خلال الاتصال بالاخرين والتفاعل معهم وهذا متوفر للذكور في المملكة العربية السعودية اكثر من الاناث، كما ان الذكور هم المكلفين بالصرف وتامين العيش لافراد العائلة، وهذا يؤدي الى ضغوط داخلية وضغوط خارجية نتيجة الفقر والحرمان والبطالة وعدم الشعور بالامن والفرص المحدودة مما يدفع الـذكور المحرومين الى ارتكاب الجرائم الاقتصادية مثل الاعتداء على الممتلكات والسـرقة وغير ذلك من الجرائم.

كما اشارت النتائج الى عدم وجود فروق دالة احصائيا في نوع الجريمة تبعـا لمتغير العمر، ويمكن تفسير ذلك ان المجتمع شهد تحولا كبيرا في جميع المجـالات ونتيجة لهذا التطور اصبح جميع الافراد وفي كافة الاعمار على وعي باثار الجريمة ومضارها وهذا جعل جميع الفئات العمرية على وعي باثر الجريمة السلبي والحـد منها.

كما تبين من النتائج وجود فروق دالة احصائيا على نوع الجريمة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية، وهذا الفرق لصالح المتزوجين على ارتكابهم للجريمة الاقتصادية حيث كانوا الاكثر ارتكابا لهذه الجريمة ويمكن تفسير ذلك الى الاعباء الملقاة علـى هؤلاء المتزوجين وتدني الدخول وكثرة متطلبات الحياة وغلاء المعيشة مما يدفعهم الى ارتكاب الجرائم الاقتصادية اكثر من غيرهم.

كما أوضحت النتائج عدم وجود دالة إحصائية في نوع الجريمة تبعاً لمتغيـر الدخل الشهري على الجرائم الاجتماعية وهذا الفرق لصالح متدني الدخل حيث كان الأكثر ارتكاباً للجريمة الاجتماعية أو ربما يعزى ذلك إلى أنه كلما انخفض الـدخل لدى الفرد كلما كان أكثر عرضة لمخالطة المنحرفين وعدم إكمال التعلـيم وعـدم الحصول على الوظيفة المناسبة مما يجعله أقل تمسكاً بالقيم وبالعادات والتقاليد وهذا يجعله عرضة لارتكاب الجريمة الاجتماعية.

كما أوضحت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنوع السكن علـى ارتكاب الجريمة، ويمكن تفسير ذلك إن هذا التغير لا يلعب دوراً كبير في ارتكـاب الج ريمة، لأن العنصر البشري أهم في تحديد الجريمة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين التطور التنموي ونوع الجريمة، وربمـا يعزى ذلك إلى التطور التنموي في كافة مجالاته التعليمية والحيويـة والاقتـصادية يلعب دوراً كبيراً في تحديد الجريمة ومثال ذلك إن التعليم يلعب دور اً رئيسياً فـي تحديد نوع الجريمة ومن حيث الزيادة والنقصان، فالتعليم يلعب دوراً رئيـسياً فـي توسيع مدارك الفرد وزيادة وعيهم وهذا ينعكس على ارتفاع المستوى التعليمي لـه،

يرافقه زيادة في الدخل ونوعية المسكن والحي الذي يعيش فيه، وهذا ينعكس علـى سلوكه بشكل عام مما يحد من ارتكاب الجريمة.

كما إن ارتفاع الدخول للأفراد يوفر لهم المستوى المعيشي المناسب مما يحـد من ارتكاب الجريمة الاقتصادية والاجتماعية لهم.

كما أوضحت النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين الجريمة الاقتصادية والنمـو في الخدمات السكانية، ويمكن تفسير ذلك أنه كلما ارتفعت دخـول الأفـراد كلمـا انعكس على المستوى المعيشي لهم وعلى نوعية المساكن التي يعيشون فيها وعلـى نوعية الرفاق والجماعات التي يختلطون بها وهذا ينعكس علـى مـدى ارتكـابهم للجريمة.

2.4 مناقشة الفرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في التطـور التنموي في محافظة وادي الدواسر يعزى لـ(النوع الاجتماعي ،والعمر،والحالـة الاجتماعية،والدخل الشهري ونوعية السكن) ؟

للإجابة عن الفرضية تم دراسة أثر كل متغير لوحده على التطور التنموي، ولم يـتم استخدام تحليل التباين الخماسي لوجود العديد من الخلايا الفارغة والخلايا التي يكون بها عدد الأفراد أقل من (5).

بالنسبة للنوع الاجتماعي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفـراد الدراسـة علـى التطور التنموي لمستويي النوع الاجتماعي، والجدول (3) يبين نتائج ذلك.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على التطور التنموي حسب النوع الاجتماعي

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمو في الخدمات الصحية	ذكر	3.0845	.7062
	أنثى	3.3276	.7074
	الكل	3.1943	.7157
النمو في الخدمات السكانية	ذكر	3.1444	.9103
	أنثى	3.1880	.8084
	الكل	3.1641	.8644
النمو في الخدمات الزراعية	ذكر	3.3676	.9518
	أنثى	3.2513	.8417
	الكل	3.3151	.9038
الكلي	ذكر	3.1889	.6871
	أنثى	3.2559	.6679
	الكل	3.2192	.6780

يتبين من الجدول (3) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحـسابية لأفراد الدراسة على التطور التنموي حسب النوع الاجتماعي ،ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا تم إجراء اختبار (ت) لدراسة أثر النـوع الاجتمـاعي على التطور التنموي والجدول (4) يبين نتائج ذلك .

جدول (4)

نتائج اختبار (ت) لأثر النوع الاجتماعي على التطور التنموي

المتغير التابع	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
النمو في الخدمات الصحية	-2.755	257	.006
النمو في الخدمات السكانية	-.404	257	.687
النمو في الخدمات الزراعية	1.031	257	.304
الكلي	-.791	257	.430

يتبين من الجدول (4) وجود فروق دالة إحصائيا في التطـور التنمـوي يعزى للنوع الاجتماعي على مجال النمو في الخدمات الصحية فقـط ولـصالح

الإناث كما تبين قيم المتوسطات الحسابية من الجدول (3)،لأن مستوى الدلالة أقل من (0.05) لهذا المجال أما باقي المجالات فكان مستوى الدلالة لها أكبـر مـن (0.05).

بالنسبة للعمر

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة علـى التطور التنموي لمستويات العمر، والجدول (5) يبين نتائج ذلك .

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على التطور التنموي لمستويات العمر

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمو في الخدمات الصحية	من 25-30	3.0903	.7109
	من 31-36	3.2028	.7522
	من 37-42	3.2513	.6809
	من 43فأكثر	3.2735	.7066
	الكل	3.1943	.7157
النمو في الخدمات السكانية	من 25-30	3.0694	.8014
	من 31-36	3.0663	.8687
	من 37-42	3.2744	.9054
	من 43فأكثر	3.3632	.8743
	الكل	3.1641	.8644
النمو في الخدمات الزراعية	من 25-30	3.1056	1.0203
	من 31-36	3.2313	.8453
	من 37-42	3.5046	.8589
	من 43فأكثر	3.5641	.7703
	الكل	3.3151	.9038
الكلي	من 25-30	3.0874	.6965
	من 31-36	3.1630	.6722
	من 37-42	3.3339	.6580
	من 43فأكثر	3.3906	.6464
	الكل	3.2192	.6780

يتبين من الجدول (5) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحسابية لأفراد الدراسة على التطور التنموي حسب الفئة العمرية ولمعرفة إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي لدراسة أثر العمر على التطور التنموي والجدول (6) يبين نتائج ذلك .

جدول (6)

تحليل التباين الأحادي لأثر العمر على التطور التنموي

المصدر	المتغير التابع	مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	النمو في الخدمات الصحية	1.241	3	.414	.806	.492
	النمو في الخدمات السكانية	3.776	3	1.259	1.698	.168
	النمو في الخدمات الزراعية	8.497	3	2.832	3.570	.015
	الكلي	3.515	3	1.172	2.596	.053
داخل المجموعات	النمو في الخدمات الصحية	130.922	255	.513		
	النمو في الخدمات السكانية	189.000	255	.741		
	النمو في الخدمات الزراعية	202.275	255	.793		
	الكلي	115.079	255	.451		
المجموع	النمو في الخدمات الصحية	132.163	258			
	النمو في الخدمات السكانية	192.776	258			
	النمو في الخدمات الزراعية	210.771	258			
	الكلي	118.594	258			

يتبين من الجدول (6) وجود فروق دالة إحصائيا في التطور التنموي يعزى للعمر على مجال النمو في الخدمات الزراعية فقط، لأن مستوى الدلالة أقل من (0.05) لهذا المجال أما باقي المجالات فكان مستوى الدلالة لها أكبر من (0.05). ولمعرفة لصالح من تعود الفروق تم عمل مقارنات بعدية بطريقة شافيه، لأن متغير العمر له 4 مستويات، والجدول (7) يبين نتائج ذلك.

جدول (7)

نتائج مقارنات شافيه لأثر العمر على التطور التنموي

العمر1	العمر2	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
من 25-30	من 31-36	-.1258	.857
	من 37-42	-.3991	.079
	من 43فأكثر	-.4585	.085
من 31-36	من 25-30	.1258	.857
	من 37-42	-.2733	.332
	من 43فأكثر	-.3328	.298
من 37-42	من 25-30	.3991	.079
	من 31-36	.2733	.332
	من 43فأكثر	-5.9487E-02	.991
من 43فأكثر	من 25-30	.4585	.085
	من 31-36	.3328	.298
	من 37-42	5.949E-02	.991

يتبين من الجدول إن الفروق لم تكن دالة إحصائيا، لأن مستوى الدلالة أقل من (0.05) .

بالنسبة للحالة الاجتماعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفـراد الدراسـة علـى التطور التنموي لمستويات الحالة الاجتماعية، والجدول (8) يبين نتائج ذلك.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على التطور التنموي لمستويات الحالة الاجتماعية

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمو في الخدمات الصحية	أعزب	3.1596	.5918
	متزوج	3.1694	.7477
	مطلق	3.3250	.6340
	أرمل	3.8056	.6701
	الكل	3.1943	.7157
النمو في الخدمات السكانية	أعزب	3.1418	.8157
	متزوج	3.1559	.8952
	مطلق	3.1667	.7434
	أرمل	3.5833	.6811
	الكل	3.1641	.8644
النمو في الخدمات الزراعية	أعزب	3.2128	.8366
	متزوج	3.3409	.9444
	مطلق	3.1900	.7181
	أرمل	3.7333	.6022
	الكل	3.3151	.9038
الكلي	أعزب	3.1690	.5976
	متزوج	3.2151	.7063
	مطلق	3.2294	.5947
	أرمل	3.7059	.5679
	الكل	3.2192	.6780

يتبين من الجدول (8) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحسابية لأفراد الدراسة على التطور التنموي حسب الحالة الاجتماعية ولمعرفة إذا كانت الفـروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي لدراسة أثر الحالة الاجتماعيـة على التطور التنموي والجدول (9) يبين نتائج ذلك .

جدول (9)

تحليل التباين الأحادي لأثر الحالة الاجتماعية على التطور التنموي

المصدر	المتغير التابع	مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	النمو في الخدمات الصحية	2.756	3	.919	1.810	.146
	النمو في الخدمات السكانية	1.090	3	.363	.484	.694
	النمو في الخدمات الزراعية	1.978	3	.659	.805	.492
	الكلي	1.545	3	.515	1.122	.341
داخل المجموعات	النمو في الخدمات الصحية	129.407	255	.507		
	النمو في الخدمات السكانية	191.686	255	.752		
	النمو في الخدمات الزراعية	208.793	255	.819		
	الكلي	117.048	255	.459		
المجموع	النمو في الخدمات الصحية	132.163	258			
	النمو في الخدمات السكانية	192.776	258			
	النمو في الخدمات الزراعية	210.771	258			
	الكلي	118.594	258			

يتبين من الجدول (9) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في التطور التنموي تعزى للحالة الاجتماعية لأن مستوى الدلالة للأبعاد الثلاثة وللكلـي أكبـر مـن (0.05).

بالنسبة للدخل الشهري

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على التطور التنموي لمستويات الدخل الشهري، والجدول (10) يبين نتائج ذلك .

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على التطور التنموي لمستويات الدخل الشهري

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمو في الخدمات	متدني	2.4524	.6453
الصحية	متوسط	3.2430	.6706
	فوق المتوسط	3.1956	.7326
	مرتفع	3.4375	.6962
	الكل	3.1943	.7157
النمو في الخدمات	متدني	2.5000	.6794
السكانية	متوسط	3.1489	.8436
	فوق المتوسط	3.2721	.8690
	مرتفع	3.2083	.9536
	الكل	3.1641	.8644
النمو في الخدمات	متدني	2.3143	1.1495
الزراعية	متوسط	3.3298	.8791
	فوق المتوسط	3.4265	.8464
	مرتفع	3.3875	.7429
	الكل	3.3151	.9038
الكلي	متدني	2.4286	.7221
	متوسط	3.2353	.6312
	فوق المتوسط	3.2905	.6652
	مرتفع	3.3419	.7105
	الكل	3.2192	.6780

يتبين من الجدول (10) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسـطات الحـسابية لأفراد الدراسة على التطور التنموي حسب الدخل الـشهري ولمعرفـة إذا كانـت الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي لدراسـة أثـر الـدخل الشهري على التطور التنموي والجدول (11) يبين نتائج ذلك .

جدول (11)

تحليل التباين الأحادي لأثر الدخل الشهري على التطور التنموي

المصدر	المتغير التابع	مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بـــــين المجموعات	النمو في الخدمات الصحية	8.963	3	2.988	6.184	.000
	النمو في الخدمات السكانية	7.379	3	2.460	3.383	.019
	النمو في الخدمات الزراعية	15.352	3	5.117	6.677	.000
	الكلي	9.525	3	3.175	7.423	.000
داخــــــل المجموعات	النمو في الخدمات الصحية	123.199	255	.483		
	النمو في الخدمات السكانية	185.397	255	.727		
	النمو في الخدمات الزراعية	195.420	255	.766		
	الكلي	109.069	255	.428		
المجموع	النمو في الخدمات الصحية	132.163	258			
	النمو في الخدمات السكانية	192.776	258			
	النمو في الخدمات الزراعية	210.771	258			
	الكلي	118.594	258			

يتبين من الجدول (11) وجود فروق دالة إحصائيا في التطور التنموي تعزى للدخل الشهري وعلى كل المجالات، لأن مستوى الدلالة للأبعاد الثلاثة وللكلي أقل من (0.05). ولمعرفة لصالح من تعود الفروق تم عمل مقارنـات بعديـة بطريقـة شافيه(لأن متغير الخل له 4 مستويات)، والجدول (12) يبين نتائج ذلك.

جدول (12)

نتائج مقارنات شافيه لأثر الدخل الشهري على التطور التنموي

الدخل 1	الدخل 2	النمو في الخدمات الصحية		النمو في الخـدمات السكانية		النمو في الخـدمات الزراعية		الكلي	
		الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
متدني	متوسط	-.790	.00	-.648	.065	-1.01	.00	-.806	.000
	فوق المتوسط	-.743	.00	-.772	.020	-1.11	.00	-.861	.000
	مرتفع	-.985	.00	-.708	.164	-1.07	.01	-.913	.003
متوسط	متدني	.790	.00	.648	.065	1.01	.00	.806	.000
	فوق المتوسط	0.05	.96	-.123	.760	-0.09	.87	0.05-	.940
	مرتفع	-.194	.77	-0.06	.995	-0.06	.99	-.106	.944
فـوق المتوسط	متدني	.743	.00	.772	.020	1.11	.00	.861	.000
	متوسط	0.05-	.96	.123	.760	0.01	.87	-0.06	.940
	مرتفع	-.241	.64	0.06	.994	0.04	.99	0.05-	.994
مرتفع	متدني	.985	.00	.7083	.164	1.07	.01	.9133	.003
	متوسط	.194	.77	0.06	.995	0.06	.99	.106	.944
	فوق المتوسط	.2419	.64	0.06-	-0.04	0.04-	.99	0.05	.994

يتبين من الجدول (12) أن الفروق كانت بين ذوي الدخل المتدني من جهـة وبين ذوي الدخل (المتوسط،وفوق المتوسط والمرتفع) من جهة أخرى على بعد النمو في الخدمات الصحية، وبعد النمو في الخدمات الزراعية والكلي ،وبالنسبة للتطـور التنموي في النمو في الخدمات السكانية كانت الفروق بين ذوي الدخل المتدني وذوي الدخل فوق المتوسط ولصالح ذوي الدخل الأعلى .

بالنسبة لنوعية السكن

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على التطور التنموي لمستويي نوع السكن ، والجدول (13) يبين نتائج ذلك .

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على التطور التنموي لمستويي نوع السكن

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
النمو في الخدمات الصحية	مستأجر	3.2120	.6920
	ملك	3.1827	.7329
	الكل	3.1943	.7157
النمو في الخدمات السكانية	مستأجر	3.1392	.8695
	ملك	3.1806	.8634
	الكل	3.1641	.8644
النمــو فــي الخــدمات الزراعية	مستأجر	3.3748	.9359
	ملك	3.2756	.8829
	الكل	3.3151	.9038
الكلي	مستأجر	3.2342	.6950
	ملك	3.2093	.6686
	الكل	3.2192	.6780

يتبين من الجدول (13) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحسابية لأفراد الدراسة على التطور التنموي حسب نوع السكن ولمعرفة إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء اختبار (ت) لدراسة أثر نوع الـسكن علـى التطـور التنموي والجدول (14) يبين نتائج ذلك .

جدول (14)

نتائج اختبار (ت) لأثر نوع السكن على التطور التنموي

المتغير التابع	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
النمو في الخدمات الصحية	.322	257	.748
النمو في الخدمات السكانية	-.377	257	.707
النمو في الخدمات الزراعية	.863	257	.389
الكلي	.288	257	.773

يتبين من الجدول (14) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في التطور التنموي تعزى لنوع السكن لأن مستوى الدلالة للأبعاد الثلاثة وللكلي أكبر من (0.05).

الفرضية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في نـوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر تعزى لـ(النـوع الاجتمـاعي، والعمـر، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري ونوعية السكن) ؟

للإجابة على السؤال تم دراسة أثر كل متغير لوحده على نوع الجريمة ، ولـم يتم استخدام تحليل التباين الخماسي لوجود العديد من الخلايا الفارغة والخلايا التـي يكون بها عدد الأفراد أقل من 5.

بالنسبة للنوع الاجتماعي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على نوع الجريمة لمستويي النوع الاجتماعي، والجدول (15) يبين نتائج ذلك .

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على نوع الجريمة حسب النوع الاجتماعي

المجال	المستوى	المتوسـط الحسابي	الانحراف المعياري
الجرائم الاقتصادية	ذكر	4.1851	.5101
	أنثى	4.0452	.4965
	الكل	4.1219	.5078
الجرائم الاجتماعية	ذكر	4.1558	.4139
	أنثى	4.2086	.4346
	الكل	4.1797	.4234

يتبين من الجدول (15) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحسابية لنوع الجريمة حسب النوع الاجتماعي ولمعرفة إذا كانـت الفـروق ذات دلالـة إحصائية تم إجراء اختبار لأثر النوع الاجتماعي على نوع الجريمـة والجـدول (16) يبين نتائج ذلك .

جدول (16)

نتائج اختبار (ت) لأثر النوع الاجتماعي على نوع الجريمة

المتغير التابع	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الجرائم الاقتصادية	2.224	257	0.027
الجرائم الاجتماعية	1.001-	257	0.318
الكلي	0.065	257	0.948

يتبين من الجدول (16) وجود فروق دالة إحصائيا في نوع الجريمة يعزى للنوع الاجتماعي على الجرائم الاقتصادية فقط لأن مستوى الدلالـة أقـل مـن (0.05) ولصالح الذكور كما يتبين من قيم المتوسطات الحسابية فـي الجـدول (17).

بالنسبة للفئة العمرية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة علـى نوع الجريمة لمستويات العمر، والجدول (17) يبين نتائج ذلك .

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على نوع الجريمة لمستويات العمر

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجرائم الاقتصادية	من 25-30	4.0655	.5398
	من 31-36	4.1997	.5102
	من 37-42	4.0835	.4690
	من 43فأكثر	4.1245	.5026
	الكل	4.1219	.5078
الجرائم الاجتماعية	من 25-30	4.1413	.4472
	من 31-36	4.2388	.4394
	من 37-42	4.1611	.3982
	من 43فأكثر	4.1554	.3849
	الكل	4.0655	.5398

يتبين من الجدول (17) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحـسابية لنوع الجريمة لمستويات العمر ولمعرفة إذا كانت الفروق ذات دلالة إحـصائية تـم

إجراء تحليل التباين الأحادي لأثر العمر على نوع الجريمة والجـدول (18) يبـين نتائج ذلك .

جدول (18)

تحليل التباين الأحادي لأثر العمر على نوع الجريمة

المصدر	المتغير التابع	مـصدر التباين	درجات الحرية	متوسـط المربعات	قيمة ف	مـستوى الدلالة
بـين المجموعات	الجرائم الاقتصادية	.827	3	.276	1.070	.362
	الجرائم الاجتماعية	.442	3	.147	.820	.484
داخـل المجموعات	الجرائم الاقتصادية	65.712	255	.258		
	الجرائم الاجتماعية	45.805	255	.180		
المجموع	الجرائم الاقتصادية	66.539	258			
	الجرائم الاجتماعية	46.247	258			

يتبين من الجدول (18) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في نـوع الجريمـة تعزى للعمر لأن مستوى الدلالة أكبر من (0.05) لنوعي الجرائم وللكلي .

بالنسبة للحالة الاجتماعية

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسـة علـى نوع الجريمة لمستويات الحالة الاجتماعية، والجدول (19) يبين نتائج ذلك .

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على نوع الجريمة لمستويات الحالة الاجتماعية

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجرائم الاقتصادية	أعزب	4.0547	.4872
	متزوج	4.1751	.5112
	مطلق	3.8214	.4116
	أرمل	4.0000	.5345
	الكل	4.1219	.5078
الجرائم الاجتماعية	أعزب	4.2028	.3698
	متزوج	4.1837	.4315
	مطلق	4.0735	.4686
	أرمل	4.2255	.4638
	الكل	4.1797	.4234

يتبين من الجدول (19) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسـطات الحـسابية لنوع الجريمة ولمعرفة إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي لأثر الحالة الاجتماعية على نوع الجريمة والجدول (20) يبين نتائج ذلك .

جدول (20)

تحليل التباين الأحادي لأثر الحالة الاجتماعية على نوع الجريمة

المصدر	المتغير التابع	مـصدر التباين	درجـات الحرية	متوسـط المربعات	قيمة ف	مـستوى الدلالة
بـين المجموعات	الجـرائم الاقتصادية	2.634	3	.878	3.503	.016
	الجـرائم الاجتماعية	.266	3	8.868E-02	.492	.688
داخـل المجموعات	الجـرائم الاقتصادية	63.906	255	.251		
	الجـرائم الاجتماعية	45.980	255	.180		
المجموع	الجـرائم الاقتصادية	66.539	258			
	الجـرائم الاجتماعية	46.247	258			

يتبين من الجدول (20) وجود فروق دالة إحصائيا في نوع الجريمـة تعـزى للحالة الاجتماعية وعلى الجرائم الاقتصادية فقط لأن مستوى الدلالة أقل من (0.05) ولصالح من تعود الفروق تم عمل مقارنات بعدية بطريقة شافيه(لأن متغير الحالـة الاجتماعية له 4 مستويات) والجدول (21) يبين نتائج ذلك .

جدول (21)

مقارنات شافيه لأثر الحالة الاجتماعية على نوع الجريمة

الحالة 1	الحالة 2	الفرق بين الموسطين	مستوى الدلالة
أعزب	متزوج	-.1204	.539
	مطلق	.2333	.386
	أرمل	0.054	.996
متزوج	أعزب	.1204	.539
	مطلق	.3537	.031
	أرمل	.1751	.870
مطلق	أعزب	-.2333	.386
	متزوج	-.3537	.031
	أرمل	-.1786	.899
أرمل	أعزب	0.054-	.996
	متزوج	-.1751	.870
	مطلق	.1786	.899

يتبين من الجدول (21) أن الفروق كانت بـين المتـزوجين والمطلقـين لأن مستوى الدلالة أقل من (0.05) ولصالح المتزوجين كما يتبين من قيم المتوسـطات الحسابية.

بالنسبة للدخل الشهري

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على نوع الجريمة لمستويات الدخل الشهري، والجدول (22) يبين نتائج ذلك .

جدول (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على نوع الجريمة حسب الدخل الشهري

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجرائم الاقتصادية	متدني	4.3878	.5753
	متوسط	4.1407	.5160
	فوق المتوسط	4.0845	.4823
	مرتفع	3.9643	.4823
	الكل	4.1219	.5078
الجرائم الاجتماعية	متدني	4.5168	.2809
	متوسط	4.1949	.4192
	فوق المتوسط	4.1279	.4254
	مرتفع	4.0772	.4300
	الكل	4.1797	.4234

يتبين من الجدول (22) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحسابية لنوع الجريمة ولمعرفة إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي لأثر الدخل الشهري على نوع الجريمة والجدول (23) يبين نتائج ذلك .

جدول (23)

تحليل التباين الأحادي لأثر الدخل الشهري على نوع الجريمة

المصدر	المتغير التابع	مصدر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	الجرائم الاقتصادية	1.570	3	.523	2.054	.107
	الجرائم الاجتماعية	2.053	3	.684	3.948	.009
داخل المجموعات	الجرائم الاقتصادية	64.969	255	.255		
	الجرائم الاجتماعية	44.194	255	.173		
المجموع	الجرائم الاقتصادية	66.539	258			
	الجرائم الاجتماعية	46.247	258			

يتبين من الجدول (23) وجود فروق دالة إحصائيا في نوع الجريمـة تعـزى للدخل الشهري وعلى الجرائم الاجتماعية لأن مستوى الدلالـة أقـل مـن (0.05) ولمعرفة لصالح من تعود الفروق تم عمل مقارنات بعدية بطريقة شافيه(لأن متغيـر الدخل الشهري له 4 مستويات) والجدول (24) يبين نتائج ذلك.

جدول (24)

نتائج مقارنات شافيه

الدخل 1	الدخل 2	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
متدني	متوسط	.3219	.058
	فوق المتوسط	.3890	.015
	مرتفع	.4396	.042
متوسط	متدني	-.3219	.058
	فوق المتوسط	0.067	.693
	مرتفع	.1177	.768
فوق المتوسط	متدني	-.3890	.015
	متوسط	0.067-	.693
	مرتفع	0.050	.977
مرتفع	متدني	-.4396	.042
	متوسط	-.1177	.768
	فوق المتوسط	0.050-	.977

يتبين من الجدول (24) أن الفروق كانت بين ذوي الدخل المتدني من جهة وبين ذوي الدخل (فوق المتوسط والمرتفع) من جهة أخرى ولصالح ذوي الدخل المتدني كما تبين من قيم المتوسطات الحسابية .

بالنسبة لنوعية السكن

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة على نوع الجريمة لمستويي نوع السكن، والجدول (25) يبين نتائج ذلك .

جدول (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأفراد الدراسة

على نوع الجريمة لمستويي نوع السكن

المجال	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجرائم الاقتصادية	مستأجر	4.0943	.5215
	مالك	4.1401	.4995
	الكل	4.1219	.5078
الجرائم الاجتماعية	مستأجر	4.1508	.4090
	مالك	4.1987	.4328
	الكل	4.1797	.4234

يتبين من الجدول (25) وجود فروق ظاهرية في قيم المتوسطات الحسابية لنوع الجريمة ولمعرفة إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء اختبار (ت) لأثر نوع السكن على نوع الجريمة والجدول (26) يبين نتائج ذلك.

جدول (26)

نتائج اختبار (ت) لأثر نوع السكن على نوع الجريمة

المتغير التابع	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الجرائم الاقتصادية	-0.710	257	0.476
الجرائم الاجتماعية	-0.892	257	0.373
الكلي	-0.908	257	0.365

يتبين من الجدول (26) عدم وجود فروق دالة إحصائيا في نوع الجريمة تعزى لنوع السكن لأن مستوى الدلالة أكبر من (0.05) لنوعي الجرائم وللكلي .

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين التطـور التنموي ونوع الجريمة في محافظة وادي الدواسر؟

للإجابة على الفرضية تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين أداء أفراد عينـة الدراسة على نوع الجريمة وحالات التطور التنموي والجدول (27) يبين نتائج ذلك .

جدول (27)

معاملات الارتباط بين التطور التنموي ونوع الجريمة

	النمو في الخدمات الصحية	النمو في الخدمات السكانية	النمو في الخدمات الزراعية	الكلي
الجرائم الاقتصادية	.095	-.032	.051	.041
الجرائم الاجتماعية	.101	.017	.086	.079
الكلي	.108	.010	.081	.072

يتبين من الجدول (27) وجود علاقة موجبة وضعيفة بـين التطـور التنمـوي ونوع الجريمة، ما عدا العلاقة بين الجرائم الاقتصادية والنمو في الخدمات السكانية كانت سالبة وضعيفة .

3.4 التوصيات:

بعد أن قام الباحث بمناقشة نتائج أسئلة الدراسة فيما يلي ابرز التوصيات:

1- ضرورة تبني استراتيجية واضحة لمكافحة الجريمة تعتمد على التنـسيق بـين جميع الجهات الأمنية والتربوية والأسرة.
2- عمل دراسات أخرى مشابهة لتقصي أثر عوامل أخرى على معدلات الجريمـة ونوعها كالسكن في الريف أو المدينة أو البادية.
3- جعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة قد يستفاد منها فـي اسـتخلاص الأسباب الحقيقية لارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم الاقتصادية والاجتماعية.

4- الاستفادة من نتائج الدراسة والبحوث التي أفرزت العديد من الأسباب الحقيقيـة في ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم على اختلاف أنواعها.

5- التنسيق بين الجهات ذات العلاقة وذلك للبحث في الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم ومحاولة إيجاد حلول لها.

6- عمل الندوات وورش العمل والمحاضرات والتي من شأنها التوعيـة بمخـاطر ارتفاع معدلات ارتكاب الجرائم.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبو عامر، محمد، **دراسة في علم الإجرام والعقاب**، الاسكندرية: دار المطبوعـات الجامعية، 1981م.

البداينة، ذياب موسى، (2003م). **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي.** أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية.

الجولاني، فادية عمر،1993م **التغير الاجتمـاعي**، الاسـكندرية: مؤسـسة شـباب الجامعة.

الحديثي، مساعد بن إبراهيم. (1995م). **مبادئ علم الاجتمـاع الجنـائي.** مكتبـة العبيكان، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية.

حسين، علية حسين. (1406 هـ). **التنمية نظرياً وتطبيقياً**. الكويت، دار القلم.

خريطلي، سمير خضرة. (1992م). **أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتـصادية على جرائم النساء في الأردن.** رسالة ماجستير غيـر منـشورة، الجامعـة الأردنية، عمان، الأردن.

الخليفة، عبد ا بن حسين. (2000م). **أبعاد الجريمة ونظام العدالة الجنائيـة فـي الوطن العربي.** أكاديمية نايف العربية للعلـوم الأمنيـة، الطبعـة الأولـى، الرياض، السعودية.

درويش، محمد فهيم (2000م). **الجريمة وعصر العولمة**. بدون دار نشر، القاهرة، مصر.

الدوري، عدنان. (1984م). **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي.** منشورات ذات السلاسل، الطبعة الثالثة، الكويت.

زاهر، ضياء الدين. (1989م). **التعليم ونظريات التنمية: دراسة تحليليـة نقديـة. دراسات في الإعلام والتنمية العربية.** منشورات مؤسـسة البيـان، دبـي، الإمارات.

الزين، ابراهيم بن محمد(2007)"**التغيرات في حجم الجرائم الاقتصادية وعلاقة ذلك بالعوامل التنموية في المجتمع السعودي**". رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

السمرى، عدلي. (1992م). **السلوك الانحرافي (دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة).** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الصالح، مصلح. (2004م). **الضبط الإجتماعي.** دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

الصيفي، عبد الفتاح، وأبو عامر، محمد زكي. (1998م). **علم الإجرام والعقاب.** بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر.

عبد الستار، فوزية. (1985م). **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب.** دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، بيروت، لبنان.

عبداسلام،رضا(2005)"**اقتصاديات الجريمة- المحددات الاقتصادية للجريمة، دراسة مقارنة مع التطبيق على عينة من سجناء احد السجون المصرية**"، مطابع الفرزدق، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عثامنة، صلاح محمد الياسمين. (1997م). **التنمية الشاملة مفاهيم ونماذج.** مؤسسة دار العلماء، الطبعة الأولى، إربد، الأردن.

عثمان، إبراهيم. (2004م). **مقدمة في علم الاجتماع.** دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عريم، عبد الجبار.(1963م). **نظريات علم الإجرام.** مطبعة المعارف، الطبعة الثانية، بغداد، العراق.

عمر، معن خليل. (1992م). **نحو نظرية عربية في علم الاجتماع.** دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عمران، كامل محمد. (1995م). **التنمية والتخطيط في الوطن العربي.** منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

العيسى، جهينة سلطان، وآخرون. (1999م). **علم اجتماع التنمية.** الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا.

غباش، موزة. (1990م). **الهجرة الخارجية والتنمية (دراسة تطبيقية لآثار الهجرة الوافدة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا).** مطبعـة الوفـاء، الطبعـة الثانيـة، البسيتين، البحرين.

الغطريفي، بدر سعود(2006)، **التنمية البشرية والجريمة:(دراسات وصفية تحليلية اعتمادا على مؤشرات التنمية والجريمة في سلطنة عمان)**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة مؤتة، الاردن،

محمد، عوض محمد، وأبو عامر، محمد زكي. (1998م). **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب**. الدار الجامعية، بيروت، لبنان.

المركز العربي للدراسات والتدريب،(2002) **التنمية والجريمة،** الرياض.

مطر، مصطفى رزق. (1985م). **دراسات في علم اجتمـاع الجريمـة والـسلوك المنحرف**. بدون دار نشر، القاهرة، مصر.

معتوق، فريدريك. (1993م). **معجم العلوم الاجتماعيـة (انجليـزي-فرنـسي-عربي).** أكاديميا، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

ميتيكس، هدى. (2000م). الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية. **مجلـة العلـوم الاجتماعية،** جامعة الكويت، المجلد 28، العدد2، ص ص 7-46، الكويت.

نجم، محمد صبحي. (2002م). **أصول علم الإجرام والعقاب**. دار الثقافـة للنـشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

هاريسون، ديفيد. (1998م). **علم اجتماع التنمية والتحديث.** ترجمة محمد عيـسى برهوم. دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

هنداوي، نور الدين. (1990م). **مبادئ علم الإجرام.** دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الوريكات، عايد عواد. (2004م). **نظريات علم الجريمـة.** دار الـشروق للنـشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

ب- المراجع الأجنبية

Cimminer, B, (2000), Subordunation and Subjection and Reaction to Crime. **European Journal of Crime, Criminal Justice,** Vol. 8, Issue 4, pp: 377-389.

Clinard, M.J (2001). Links Between Crime and Development in the Underdeveloped Countries. **Criminology Journal and Legal Journal,** (532)55 database, Legal Collection.

Grouner, A.M (2001).**Impact of Underdevelopment and Backwardness Upon Crime in the Third World Count Ries.** Case Study, Namibia.

Rodgers, Dennis (2003).Gangs, **Violence and Social Change in Urban Nicaragua**.Development Research Center (LSE), the new political of Violence in Latin America.

Schnidder, Rafell (2000). **Economical Development and Crime.** Australian Institute of Criminology. Trends & Issues in Crime and Criminal Justice. Available on: http:/ /www.aic.gov.au.

Shelly, Luice Barker (2003). **Relation Between Evolution and Crime.** Spatial Modeling Center, Kiruna, Sweden, Allegany college.

الملحق (أ)
الاستبانة

بسم ا الرحمن الرحيم

الأخ الكريم/الأخت الكريمة حفظكم ا

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته،،

يتشرف الباحث بأن يضع بين أيديكم إستبانة بعنوان (أثر التطـور التنمـوي علـى معدلات الجريمة في محافظة وادي الدواسر بالمملكة العربيـة الـسعودية) وذلـك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الجريمة من كلية العلوم الاجتماعية في جامعة مؤتة بالمملكة الأردنية الهاشمية.

ولتحقيق الهدف من هذه الدراسة صممت الإستبانة من جزئين:

1- **الجزء الأول**: المتغيرات الديمغرافية.

2 –**الجزء الثاني**: يتكون من محورين:

المحور الأول: التطور التنموي في محافظة وادي الدواسر، في ثلاث مجالات:

المجال الأول: النمو في الخدمات الصحية.

المجال الثاني:النمو في الخدمات السكانية.

المجال الثالث:النمو في المشاريع الزراعية.

المحور الثاني: نوع الجرائم، وتنقسم إلى مجالين:

المجال الأول: الجرائم الاقتصادية**.**

المجال الثاني: الجرائم الاجتماعية**.**

أمل التكرم بالإجابة على فقرات هذه الاستبانة بكل دقة وعناية علماً أن المعلومات الواردة فيها سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص تحياتي وتقديري،،،

الباحث

عبيد حويزي الدوسري:

اولا: المتغيرات الديمغرافية: ضع / ضعي إشارة(√) على الجواب الـذي ينطبـق عليك فيما ياتي:

1- النوع الإجتماعي

( ) ذكر ( ) أنثى

2- العمر

( ) اقل من 18 ( ) من 19_24 ( ) من 25 -30 ( ) من 31-36

( ) من 37-42 ( ) من 43_فأكثر.

3- الحالة الاجتماعية

( ) أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل

4- الدخل الشهري

( ) متدني ( ) متوسط ( ) فوق المتوسط ( ) مرتفع

5- نوعية السكن

( ) مستأجر ( ) ملك

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول:التطور التنموي في محافظة وادي الدواسر						
المجال الأول: النمو في الخدمات الصحية						
1.	تؤمن الخدمات الصحية الأدوية الضرورية للمواطنين					
2.	تتصف الخدمات الصحية بالجودة العالية وأسعارها المنخفضة والمعقولة.					
3.	توفر الخدمات الصحية الموجودة في المحافظة الخدمات الأساسية للمريض.					
4.	تتوفر الخدمات الصحية بتوزيع جغرافي عادل في المحافظة.					
5.	توفر المواصفات والمعايير لممارسة المهنة الطبية فيما يتعلق بالشخص والمكان والتجهيزات.					
6.	تتوفر اللقاحات المجانية للوقاية من الأمراض المختلفة.					
المجال الثاني:النمو في الخدمات السكانية						
1.	مراعاة أسعار الوحدات السكنية مع متوسطات الدخل لكل من فئات الدخل المستفيدة.					
2.	مراعاة العوامل التخطيطية في اختيار المسكن.					
3.	تقديم برامج إسكان تعاوني لذوي الدخل المنخفض من قبل الجمعيات الخيرية.					
4.	عمل برامج توعية تبين الاستغلال الأمثل للمسكن، والقبول بامتلاك مسكن ذو مساحة صغيرة تتناسب وقدرات الناس المادية.					
5.	يشهد التعداد السكاني نموا ملحوظا في المناطق الجغرافية المختلفة.					
6.	دراسة المخططات السكنية ومتابعة تنفيذها بعد إعتمادها.					

الرقم	الفقرة	الدرجة				
		موافق بشدة	موافق	غيـــر متأكد	غيـــر موافق	غيـــر موافق بشدة
المجال الثالث: النمو في المشاريع الزراعية						
1.	توفير الدعم الكامل للمزارعين وذلك بفتح أسواق لتصدير منتجاتهم.					
2.	تنويع القاعدة الإنتاجية لأحداث تغيرات هيكلية في التركيبة المحصولية والغذائية للقطاع الزراعي.					
3.	نشر التوعية بين المزارعين عن كيفيـة مكافحـة الآفات والقوارض المضرة بالصحة، وعن منـافع ومضار المبيدات.					
4.	توفير أحدث الوسـائل الزراعيـة والتكنولوجيـة وتدريب المزارعين على كيفية استخدامها.					
5.	تقديم الحوافز للمزارعين ممثلـة فـي القـروض الميسرة بدون فوائد والأراضي الزراعية المجانيـة وشراء بعض المحاصيل منهم بأسعار تشجيعية.					
المحور الثاني: نوع الجرائم						
المجال الأول:الجرائم الاقتصادية						
1.	تؤثر الجرائم الاقتصادية في برامج التنمية والتقـدم الحضاري والنمو الاقتصادي لأي مجتمع.					
2.	يساهم التقدم والتطور السريع والهائل في ظهـور أنماط وصور جديدة للجرائم الاقتـصادية كغـسيل الأموال، والـسرقة، والـشيكات بـدون رصـيد، والابتزاز، والاختلاس.					
3.	يساهم توفر متخصصين فـي مكافحـة الجـرائم الاقتصادية في الكشف عن الجرائم ومنع وقوعهـا في الوقت المناسب.					

					يساعد التنسيق مع الأجهزة المصرفية والمؤسسات المالية والشركات على سد الثغرات التي قد يستغلها ضعاف النفوس في الإضرار بالمال العام.	.4
					تطور معدل الجريمة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بسبب سوء الاوضاع الاقتصادية.	.5
					يساهم النمو الاقتصادي ورفع معدلات النشاط الاقتصادي في خفض معدلات الجريمة.	.6
					تساهم هيمنت الحاسبات الالكترونية على معظم مناحي الحياة في ظهور نوع جديد من الجرائم ألا وهي الجرائم الالكترونية.	.7
					المجال الثاني:الجرائم الاجتماعية	
					يساهم عجز النظم والمؤسسات التربوية عن القيام بدورها التربوي في تطور الجرائم الاجتماعية.	.1
					تسهم ارتفاع معدلات البطالة إلى ارتفاع حالات الجريمة.	.2
					تساهم برامج التوعية والإرشاد في خفض معدلات الجريمة الاجتماعية.	.3
					يساهم الشعور بالظلم والاحتقان الاجتماعي والحقد بين الشرائح الاجتماعية إلى زيادة الجرائم الاجتماعية.	.4
					يساهم التفكك الاجتماعي وضعف التناسق بين الأفراد إلى زيادة وقوع الجرائم في المجتمع.	.5
					تساهم وسائل الإعلام والمؤسسات المدنية ونظم التعليم في الحد من معدل الجرائم الاجتماعية.	.6
					تساهم وسائل التكنولوجيا الحديثة ممثلة بالانترنت في صناعة ونشر الجرائم الاجتماعية كالمواد الإباحية الجنسية والدعاية لها.	.7

					يساهم تدني مستوى الدخل في ارتفـاع معـدلات ارتكاب الجريمة (السرقة، المخدرات، والقتل).	8.
					يسهم انخفاض الوازع الديني والابتعاد عنه من قبل بعض الأفراد في زيادة السلوك الإجرامي	9.
					يرى بعض الناس بأن العوامل الأسرية وأسـاليب المعاملة الوالديه بين الآباء والأبناء والتمييز تسهم في تطور الجريمة وانتشارها	10.
					يرى البعض بأن الإعلام وأفلام الخيال والعنـف والجنس تلعب دورا رئيسيا في إثارة الشباب ودفعه إلى إرتكاب نوع جديد من الجرائم لم ترتكب بعـد (التقليد الأعمى)	11.
					يرى معظم الناس بأن العولمة والإنتقـال مـن مجتمع بسيط إلى مجتمع منفتح يسهم فـي تطـور الجريمة	12.
					يرى معظم أفراد المجتمع بأن نشر أخبار الجريمة بطريقه دراماتيكية وبإطار تشويقي يساعد علـى الترويج لها وتنبه المجرم إلى الأخطاء التـي قـد يرتكبها المجرمون	13.
					يرى البعض بأن تعدد الثقافات والمذاهب والعقائد في المجتمع الواحد يسهم في تطور الجريمة	14.
					يرى البعض بأن سوء الأوضاع الـسياسية مثـل ظهور جماعات التطرف والعـدوان والأحـزاب المعارضة في المجتمع يسهم في تطور الجريمـة وأساليب ارتكابها	15.
					يرى البعض بأن إزديـاد أو إنخفـاض معـدلات الجريمة له علاقة بإزدياد أو إنخفـاض الجانـب التنموي	16.
					يرى البعض بأن قصور الأجهزه الأمنية في أداء مهامها له أثر في ظهور الجريمه وإزديادها	17.

الملحق (ب)

أسماء المحكمين

1- الأستاذ الدكتور فـايز المجـالي / جامعـة مؤتـة / كليـة العلـوم الاجتماعية.

2- الأستاذ الدكتور يوسف أبو حميدان / جامعة مؤتـة / كليـة العلـوم التربوية.

3- الدكتور سليم القيسي / جامعة مؤتة / كلية العلوم الاجتماعية.